حدودُ التأدّبِ:خطابُ جلساتِ العلاج وقاعاتِ المحاكم[1]

The limits of politeness: therapeutic and courtroom discourse

*** تأليف: د. روبن توملاش لاكوف**

***ترجمة: د. عبد الستار الجامعي**

***جامعة رين، فرنسا.**

jamaiabdessattar@outlook.fr *

تاريخ الإرسال:05-10-2022 تاريخ القبول: 10-11-2022

الملخص:

ركّزت نظرياتُ التأدّب وتوصيفاته على شكله ووظيفته في المحادثة الثّنائيّة العادية. وهو أمر معقول، بما أنّ الغاية من التأدّب هي تجنّب المواجهة،وبما أنّ المواجهة أكثر قابليّة للحدوث وأخطر، في هذا الشّكل من الخطاب...تُوسّعُ هذه الورقةُ البحثَ في التأدّب إلى صنفيْن من الخطاب، المواجهة فيهما عنصرٌ جوهريٌّ: خطاب العلاج النّفسي وخطاب قاعات المحاكم الأمريكيّة. وهي تذهب إلى أنّ السلوك غير المؤدّب قد يكون، في هذين السياقيْن، نظاميّاً وعاديّاً. وقد تمّ اقتراح تمييز في أنماط مثل هذه بين "غير المؤدّب" و"الفظّ". ولقد تمّ نقاش النتائج على ضوء علاقات القوّة بين المشاركيْن.

الكلمات المفتاحية: التأدّب- المحادثة- الخطاب- العلاج النفسي- قاعات المحاكم.

Abstract:

Theories and descriptions of politeness have concentrated on its form and function in ordinary dyadic conversation. This is reasonable, since thepurpose of politeness is to avoid conflict, and conflict is both most apt tooccur, and most dangerous, in that discourse format...This paper extends the examination of politeness to two discourse typesof which conflict is an intrinsic element: psychotherapeutic discourse and thediscourse of the American trial courtroom. It argues that, in these contexts,non-polite behavior can be systematic and normal. A distinction is proposed, for genres like these, between “non-polite” and “rude”. Consequences arediscussed in terms of power relations between participants.

Keywords: Politeness- conversation- discourse- psychotherapeutic- trial courtroom.

مدخل:

قام بدراسة التأدّب خلال السنوات الخمسين الماضية، أو ما يقاربها،عددٌ من العلماء داخل حقل اللسانيات والاختصاصات المرتبطة بها **(لاكوف1973، 1979، وليتش1983، وبراون وليفنسون1987)**. ولقد أرسى هذا العمل أُسساً مهمّة، حيث تمّ فحص التعريفات النظاميّة والكونيّة كلّها. ولقد تمّت مقارنة التأدّب مع نظمٍ تداولية أخرى، كما تمّ إدماجه فيها، خاصّة منطق المحادثة الغرايسي**(1975)**، رغم أنّه مازال هناك الكثير ليتمّ فهمه في هذا المجال.

تبحث هذه الورقةُ - وهي ترجمة لمقال **روبن توماش لاكوف**[2]- مظاهر من التأدّب وفق رؤية تنزع نحو توسيع فهمها للظاهرة: ماهيتها وسبب وجودها وكيفيّة اشتغالها بالتنافس، أو بالتعايش، مع أشكال أخرى من تنظيم الخطاب.

1- **بعضُ التعريفاتِ:**

يُمكن تعريف التأدّب باعتباره وسيلةً للتقليص من خطر المواجهة في الخطاب: من كلّ من إمكانيّة حدوث المواجهة على الإطلاق وإمكانيّة اعتبار المواجهة تمثل تهديداً. تُركّز بعضُ أشكال التأدّب على الإمكانيّة الأولى، فيما تركّز أشكال أخرى على الإمكانية الثانية. يتمّ تحقيق هذا الهدف، جزئيّاً، باعتماد أشكالٍ متعارف عليها من السلوك التفاعلي. ويكون اعتماد استراتيجيّة متعارف عليها فعّالاً في ظروف حميميّة، لأنّه يسمح،ظاهريّاً على الأقل، بالتعبير عن المضمون دون اعتراف ظاهرٍ بالعاطفة.

وبما أنّ العديد من الثقافات ترى التعبير العاطفي إشكاليّا- إمّا كاشفا أكثر من اللازم وإمّا تطفليّا أكثر من اللاّزم-، فإنّه سيتمّ إيجاد طرق لتجنّبه، أو على الأقلّ لتجنّب تعبيراته الجليّة، مع الظهور، في الوقت نفسه، بمظهر المهتمّ والصادق، أو على الأقل المنخرط في الخطاب. وفي أيّ صنفٍ من المحادثات الثنائيّة المتبادلة العادية تقريبا، سيتمّ توقّع حضور أشكال ذات صلة بالتأدّب، وسيكون غيابها، إلى ذلك، ملحوظاً. (يرتكز أيّ صنف من أصناف التأدّب يتم توقّعه على كلّ من الاستعداد الثقافي والفردي، ولكن توقّع شكل معيّن من التأدّب المتعارف عليه تحت هذه الظروف هو أمر كوني)[(2)].

2- **المحادثةُ العاديةُ:**

يمكن تقسيم أنماط الخطاب، أيضا، إلى تلك المصمّمة بوضوح لغاية إيصال المعلومة، وتلك المقصودة، بشكل بحتٍ أو بشكلٍ أساسيٍّ، للتفاعل في حد ذاته. تجسّد المحادثةُ العادية (OC)مثالا للصنف الثاني، بينما تجسّد محاضرةٌ داخل قاعة الدرس مثالاً للصنف الأوّل. وبما أنّ استراتيجيّات التأدّب مصمّمةٌ خصّيصا لتيسير التفاعل، فمن المنطقي أنّه كلّما كان الخطاب أكثر تفاعليّة، كلّما تطلّب التزاما أشد بقواعد التأدّب. وعلى العكس من ذلك، كلّما كان الخطابُ مصمّماً لتقاسم المعلومة، كلّما كانت أهمية التأدّب أقلّ، وقلّ وجوده كجزء لا يتجزّأ من النظام. لذلك فليس من العرضي أن تركّز الأعمال كلّها، تقريبا، في موضوع التأدّب على استعماله في المحادثة العادية.

ولكنّ المحادثة العادية هي أكثر من مجرّد نقطة واحدة في مجموعة متصلة من الخطاب، فهي تحظى بمكانة مرموقة: إنّها الشكل الذي نتعلّمه كلّنا في المقام الأول، في ظل الإطار الأكثر ملاءمة للراحة والألفة، وهي الشكل الذي نستعمله في الأغلب. وبالتالي فهي تشتغل باعتبارها نموذجاً للأشكال الأخرى كلّها التي نجرّبها في ضوء تشابهها، أو اختلافها، مع المحادثة العادية، ونحسّ أنّنا أكثر، أو أقلّ، ارتياحاً فيها، اعتماداً على درجة تطابقها مع انتظاراتنا المرتكزة على المحادثة العادية. وهذا الأمرُ يخلق مفارقةً عجيبةً: فرغم أنّ الأشكال الأخرى من الخطاب (على خلاف المحادثة العادية) قد تشتغل بأكثر نجاعة إذا ما تجنّبت الالتزام بقواعد التأدّب، فإنّ هذه الأخيرة غالبا ما تحدث داخلها على كلّ حال، لأنّ المشاركين يجدون الخطاب، الذي تنقصه أعرافُ التأدّب، يبعث على درجةٍ مُفرطةٍ من عدم الارتياح، ممّا لا يسمح باستمراره لأيّ مدّة من الزمن، إلّا إذا كانت هناك مصلحة قويّة في فعل ذلك. ومع ذلك، يلعب التأدّبُ دوراً أقلّ أهميّة بكثير في الأصناف غير الثنائية وغير المتبادلة من الخطاب منه في المحادثة العادية. ويُفهم كلّ من حضوره وغيابه بصفةٍ مختلفةٍ عن الطريقة التي قد يُفهمان بها في المحادثة العادية.

3- التأدّبُ وعدمُ التأدّبِ والفظاظةُ:

يُشير ما تقدّم إلى أنّ المتكلّمين يشتغلون في إطار ثنائيّة بسيطة: مؤدّب مقابل غير مؤدّبٍ.إلّا أنّه من الأحسن أن نرى التمييز ثلاثيّا: مؤدّب وغير مؤدّب،وفظّ. لنسمّ "المؤدّب" تلك المنطوقات التي تلتزم بقواعد التأدّب، سواء كانت متوقّعة أو لم تكن كذلك في صنف معيّن من الخطاب، و"غير المؤدّب" ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قواعد التأدّب، إذ يتمّ

استخدامها حيث هذه القواعد غير متوقّعة، و"الفظّ" ذلك السلوك الذي لا يستخدم استراتيجيات التأدّب حيث هي متوقّعة بتلك الطريقة التي تجعل المنطوق يمكن تأويله فقط على أنّه صدامي عن قصدٍ، وبشكل سلبيّ.

يكون التأدّب عاديا في أصناف الخطاب عندما: يكون التفاعلُ هو نقطة التركيز الأساسيّة للخطاب، وبالإضافة إلى ذلك عندما يكون غياب المواجهة أكثر فعاليّة ممّا يمكن أن تكون عليه المواجهة. لذلك فإنّنا يمكن أن نعتبر أنّ هذا الشكل، أو ذاك، من أشكال الفظاظة "عاديّاً"، وبالتالي مفهوما، في محادثة عاديّة، يُنظر فيها إلى الاستفزاز على أنّه فعّالٌ من قبل أحد المشاركين على الأقلّ. كما يجدر أن نذكر، أيضا، أنّ أيّ نوعٍ من الخطاب سيشتغل جيّدا وهو مفهوم لدى المشاركين جميعهم فقط حسب الدرجة التي يتّفق فيها كلّهم على ضرورة التأدّب، أو على العكس، ويتّفقون على الشكل الذي يجب أن يتّخذه التأدّب، وإلاّ سيتمّ قراءة المشاركة ذات المعنى لشخص من قبل شخص آخر على أنّها انحراف، جنون أو أسوء. عندما يكون هناك صدام بين التوقّعات - هل أنّ التأدّب أم عدم التأدّب هو المناسب؟ أي أنّه صدام بين الاحتياجات التفاعلية والإخبارية- فإنّ الشكل الذي سينتصر سيكون ذاك الذي يُنظر إليه على أنّه الأبرز بالنسبة إلى وظيفة الخطاب. وبالتالي، فإنّ التأدّب ينتصر على الوضوح (عدم التأدّب) في المحادثة العادية، حتّى إذا ما كان المتكلّم ينزع، وقتها، إلى أن يصبح أكثر ابتعاداً، وغير مهتمّ بالجمهور خاصّته. وسيكون المستعمل الأكثر براعة لأيّ شكل هو ذلك الذي يجد طريقة ما لتأكيد الشكل المتوقّع دون تركيز على غياب الشكل الآخر.

في معظم وضعيات الخطاب، إذن، سيتمّ تحقيق غاية الشخص من الانخراط في الخطاب في المقام الأوّل على الوجه الأفضل بالبقاء داخل نظام التأدّب، بما في ذلك استعمال ذلك الشكل من التأدّب المتوقّع وفقا لثقافة الشخص داخل السياق المحدّد. سيتمّ قراءة إلغاء القواعد بصفة خاصّة على أنّها اختيار من خارج النظام، عادة عبر انعدام الكفاءة، أو الانطواء أو اليأس[3]. ويجدر كذلك ذكر أنّه في حالة طوارئ العالم الحقيقي، ومهما كانت التوقّعات العادية لنوع الخطاب، فإنّ الوضوح (أي الإخبار المباشر) يغلب بالضرورة التأدّب. وستختلف، في أنماط أخرى غير المحادثة العادية، القواعد والتوقّعات بحدّة.

4- **خطابُ قاعاتِ المحاكم وجلسات العلاج:**

المذكور أعلاه صنفان من الخطاب يختلفان عن المحادثة العادية في عدم التبادل: لغة قاعات المحاكم (CD) ومقابلة العلاج النفسي(TD). وقد تكون مجاورة هذيْن الاثنيْن مفاجئة؛ فعلى سلّم أصناف الخطاب، تبدو قلّة من الأصناف على درجة من التباعد، وعلى درجة من عدم مماثلة أحدهما للآخر، وكذلك مماثلة كلّ منهما لنموذج المحادثة العادية مثل هذيْن الصنفيْن. بالفعل، فلهذيْن الصنفيْن اختلافات عميقة في الوظيفة، تنعكس في الأخير في اختلافات في الشكل (بما في ذلك التأدّب). وفي الوقت نفسه، وبشكل غير متوقّع إلى حدّ ما، فإنّهما رغم هذه الاختلافات، يتقاسمان بعض الخاصيات الشكلية، بما في ذلك، مرّة أخرى، استعمالات خاصّة بالتأدّب وعدم التأدّب والفظاظة. وإنّ تجمّع هذه الخاصيات المتعلّقة بالتأدّب، الشكليّة والوظيفيّة، لهذيْن النمطيْن هو ما ستبحث فيه بقيّة هذه الورقة. يمكن تلخيص الحجج بإيجاز: أوّلا، إنّه من المجدي تجاوز نموذج المحادثة العادية من أجل فهم الوظيفة الحقيقية للتأدّب وغيابه. ثانيا، (بما أنّ التداولية هي دراسة الرابط الجليّ بين الوظيفة والشكل) فإنّه من المفيد دراسة شكل ما (التأدّب) والنظر كيف يبدو، وكيف يتمّ فهمه في أصناف من الخطاب ذات وظائف مختلفة: ماهي استعمالات التأدّب وعدم التأدّب والفظاظة؟ وما الأشكال التي يتّخذها كلّ من هذه الخيارات؟ وكيف يتمّ فهمها في كلّ صنف من أصناف الخطاب؟[4]

أوّلا، لندرس هذه الأنماط في ضوء وظائفها وأشكالها الخاصّة بها. من بين المفاهيم التي سندرسها:

- الثنائية.
- تبادلية النمط، كما هو مذكور أعلاه.
- علاقات القوّة بين المشاركين أو فيما بينهم، وما إذا كانت هذه العلاقات ظاهرة أو مضمرة.
- ما إذا كان الخطاب يُنظر إليه على أنّه إخباري أو تفاعلي.

5- **خطابُ جلساتِ العلاج:**

إنّ الانحرافات والتعقيدات المُثقل بها خطاب جلسات العلاج هي جوهريّة بالنسبة إلى وظيفته (كما يذهب البعض إلى ذلك) وقوّته العلاجيّة. فمعظم أشكال العلاج الكلامي ثنائيّة ظاهريّا وسطحيّا، بعضها ثنائي بشكل أشدّ وضوحا، وبعضها الآخر (مثل التحليل الكلاسيكي) أقلّ. ويتمّ فيها التناوب في الحديث بشكل عادي، رغم أنّ طول دور المعالِج في العادة أقصر من دور الحريف[5]. لخطاب جلسات العلاج المظهر الشكلي للمحادثة العادية، ولكن باختلافات وظيفيّة مهمّة، يتعلّق أحدها بالقوّة: ففي المحادثة العادية، من العرف أن يتقاسم المشاركون القوّة بالتساوي، على الأقلّ قوة التحكّم في مسار المحادثة فيما يتعلّق بتوزيع المناوبات واختيار الموضوع، التي عموما ما يرتبط التحكّم فيها بالقوّة[6]. إلّا أنّ هذا الترابط يغيب في خطاب جلسات العلاج: فالمشارك الذي يقوم بالجزء الأعظم من التناوب، أي الذي يُسيطر على القاعة معظم الوقت (الحريف)، يُظهر قوّة أقلّ بفقدانه للقدرة على رفض أخذ مناوبة عند دعوته (بينما يمكن للمعالِج أن يلتزم الصمت بإرادته)دون تأويل، وبفقدانه القدرة على تحديد اختيار الموضوع.[7] تُشير القدرة على التقاسم بالتّساوي للمناوبات إلى توزيع متساوٍظاهرٍ للقوّة في المحادثة. وتؤسّس القدرة على التأويل، وبالتالي التحكّم في المواضيع على مستوى أعمق علاقات قوّة باطنيّة. على امتداد السنوات، نزع العلاج في هذه البلاد بفضل التفضيل الأمريكي لأشكال مساواتيةوتأدّب زمالة، نحو استبعاد المظهر السطحي الظاهر لعدم المساواة الذي نراه، على سبيل المثال، في سجلات الحالات الفرويدية: (ما يسمّى)وضعيّة استلقاء المريض، ومخاطبة المريض باسمه الشخصي، ومخاطبة الطبيب بلقب وظيفته ولقبه العائلي. إلّا أنّه قد حافظ، مع ذلك، على عدم المساواة الباطنيّة، والذي يُعتبر بالفعل ضروريّاً لعمليّة العلاج. وبالتالي، فإنّنا نواجه في معظم أشكال العلاج الحالية من التناقضات والمفارقات ما سيُسعد جاي هايلي (1963). تفترض أغلب العلاجات أنّ اختلالا في ميزان القوّة غير قابل للتجنّب مبكّرا في العلاج، ولكنّه سيعتدل تدريجيّاً كلّما تقدّمت عمليّة العلاج. إلّا أنه لا يصبح، في الواقع، متساوياً أبدا: فقد يتمّ السماح للحريف، في النهاية، بمشاركة أكثر جلاء في عملية التأويل، ولكن يبقى المريض-الحريف دائما هو الذي يؤوَّل وليس المعالِج أبدا[8]. من الجدير، هنا، أن نذكر أنّ القوّة أحادية الجانب هي بالتحديد ما يمثّل ذلك التهديد للانسجام التفاعلي الذي تُعتبر قواعد التأدّب مثالاً له. ومع ذلك، هناك تناقض آخر: فخطابُ جلسات العلاج يبدو مشابهاً جدّا

للمحادثة العادية، نظرا إلى استخدامه للعديد من قواعد الحديث الخاصّة فيها إن لم يكن معظمها. إلّا أنّ استراتيجيّات التأدّب في المحادثة العادية تلعب دوراً ثانويّاً في أحسن الحالات في خطاب جلسات العلاج: فالقابليّة للتأويل أُحادية الجانب في المحادثة العادية ستكون انتهاكا لآداب المسافة والزمالة كلتيهما. كما تسقط الأسئلة التطفّلية التي يمكن أن تُسأل (من قبل المعالِج) والأجوبة التكشّفية التي يُمكن أن تُعطى (من قبل الحريف) وكذلك أنواع السلوك التفاعلي (أو بالأحرى إمّا غير التفاعلي أو الصّدامي بشكلٍ مباشرٍ أو العدائي) لكلى المشاركين، بعيداً خارج استراتيجيّات التأدّب في المحادثة اليومية.

6- خطابُ جلسات العلاج باعتباره ساعياً إلى الحقيقة:

ثمّة تناقضٌ مهمّ آخر في العمليّة العلاجيّة: يتمثّل أحدُ أسباب التغاضي عن مظاهر عدم المساواة، التي قد تكون بغيضة في المحادثة العادية، في أنّ خطاب جلسات العلاج لا يتمّ النظر إليه من قبل المشاركين فيه على أنّه لغرض التفاعل بشكل رئيسٍ. فرغم أنّ لديه الشكل التفاعلي للمحادثة العادية، فإنّ وظيفته إخبارية، تهدف إلى اكتشاف الحقيقة. ومع ذلك، فإنّ المواضيع التي يتمّ تناولها في هذه العملية هي تلك التي نجدها عادة في الخطاب التفاعلي، العاطفي أكثر منه الفكري، الذي يتناول الأحوال الداخلية والمشاعر والحدوس، لا المواضيع الخارجية الموضوعية التي تعرّفها هذه الثقافة على أنّها"معلومة" وتبقيها للسياقات الإخبارية.

لأنّ خطاب جلسات العلاج يستخدم افتراضات الصيغتين الإخبارية والتفاعلية ويمزجهما بطرق خاصّة جدّا، يبدو المسار العادي للمقابلة العلاجية (كما يرى في إطار افتراض أن المحادثة العادية هي النسق) انتهاكا صادما لمواصفات التأدّب، بالنسبة إلى هذه الثقافة أو أيّ ثقافة. فإذا ما رجعنا إلى الثقافة التي ظهر داخلها خطاب جلسات العلاج، وهي فيينا القرن التاسع عشر،التي تعتبر مثال آداب المسافة، فيمكننا فهم أنّ التخلّي عن التوقّعات (خاصّة مع فرويد، المعالِج الذكر، وهو يعالج مرضاه ذوي الغالبية من الإناث) لابدّ أنّه قد كان عظيما. إذ تتطلّب المسافة أن يمتنع المشاركون عن المواجهة في الأفعال اللغويّة في حدّ ذاتها (مثلا، لا طلبات ولا أسئلة ملحّة، ولا اتّهام بعدم الصدق) وكذلك في المضمون: لا

شيء شخصي، لا مواضيع قد تسبّب إزعاجا لشديدي الحساسيّة (وقد كان منتسبو تلك الثقافة شديدي الحساسية إزاء أشياء عديدة).

ففي المحادثةِ العاديةِ، كان يُعدّ نقاش أيّ شيء قد يوحي عن بعد بالجنس انتهاكا، وكان نقاش العادات الجنسية لأيّ مشاركٍ في الحديث انتهاكاً أسوء. أمّا إيحاء مشارك أنّ للمشارك الآخر معرفةً أو رغبات جنسيّة مشبوهة فهو أمر لا يمكن التفكير فيه إطلاقاً. ومع ذلك، تمثّل المواجهات من هذا القبيل ركيزة خطاب التحليل النفسي، وقد كان كذلك منذ ظهوره، على نحوما تبيّنه سجلات حالات فرويد وأتباعه. بطريقة أكثر ضمنيّة، يتمّ انتهاك المسافة والزمالة كليْهما (أو الآداب السّلبية والإيجابيّة) بضربة واحدة بواسطة القابلية للتأويل أحادية الجانب العلاجية: يتمّ انتهاك المسافة لأنّ التأويل تطفّلي وصدامي، ويتم انتهاك الزمالة لأنّ التأويل أحادي الجانب ويفترض اختلالا في ميزان القوة ويعزّزه. ومع ذلك، تُواصل كلّ أشكال العلاج ذات التوجّه التحليلي استخدام تلك الأشكال والعمليات. يُلاحظ فرويد نفسه (1914) أنّ الخطاب التحليلي يبدو مثل المحادثة العادية، ولكن نظرا إلى سماحه الظاهري بتجنّب مبدأ التعاون وفي دعوته للمريض[9] إلى تجاهل التأدّب (المسافة)، يجب أن نتعلمه باعتباره أمرا جديدا.

هناك شيء آخر قبل أن تبدأ-يجب على الطبيب أن يقول للمريض- ما تقوله لي يجب أن يختلف عمّا تقوله لي في جانب من المحادثة العادية. عادة تحاول، وهو أمر صحيح، أن تحافظ على خيط ناظم يتخلّل ملاحظاتك وتقصي أيّ فكرة دخيلة قد تطرأ عليك... ولكن في هذه الحالة عليك التصرّف بشكل مختلف... أخيرا لا تنس، أبداً، أنّك قد وعدت بأن تكون صادقاً تماماً، وأن لا تترك أيّ شيء لأنّه، لسبب أو لآخر، من المزعج أن تقوله (1914:134 فرويد).

يركّز فرويد هنا على دور المريض، رغم أنّ كلا المشاركين مسموح لهما بعصيان القواعد العادية لمنطق المحادثة والتأدّب. يأذن الطبيب لنفسه ضمنيا (أو تأذن له عضويّته في المهنة أو للتدريب الذي خاضه بنفسه، فرويد ليس واضحا بهذا الشأن) ولكن بوضوح للمريض (كما تشير الإرشادات هنا إلى ذلك): يبقى ماوراء النظام غير متكافئ فيما يتعلّق بالقوّة النسبية، بما أنّ الطبيب وحده يحدّد ماهية القواعد وكيف سيتمّ تطبيقها.

7- **خطابُ قاعات المحاكم:**

لنقارن صنفا آخر من أصناف الخطاب وهو خطاب قاعات المحاكم. من جهة، يتشابه خطاب قاعات المحاكم وخطاب جلسات العلاج بطرق قويّة عديدة عند مقارنتهما بالمحادثة العادية. ومن جهة أخرى، تؤثّر الاختلافات العميقة والمهمّة بينهما في التأدّب واستراتيجيّات خطاب أخرى. فكلا خطابي جلسات العلاج وقاعات المحاكم إخباريان وهدف كليْهما هو الوصول إلى كشف الحقيقة بواسطة اللغة- في كليهما بواسطة صيغة سؤال وجواب غير متبادلة[10]. في قاعات المحاكم الأمريكية، يكون الحوار تخاصميّاً: إذ سيكون كشف الحقيقة مضرّا على الأقل لأحد الطرفين الذي سيكون إذن مفهوما أن يخفي على الأرجح أي اعترافات مضرّة. لتجنّب هذه الاستراتيجية، تتطلّب اجراءات المحاكمة أن يؤدّي المشاركين جميعهم،الذين يدلون بشهادة قسما بأنّهم، خاصة، سيلتزمون بمبدأ التعاون في كافّة نقاطه (الحقيقة، كلّ الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة). يتضمّن صنف خاصّ من السلوك الإجرامي، وهو شهادة الزور، وعقوباته الغليظة أهميّة الالتزام بهذا المعيار. ومع ذلك، كما سيشير أي طالب يدرس مبدأ التعاون وبالأخصّ حكمة الكمّ منه، فإنّ تأكيد الالتزام الصارم بمبدأ التعاون يفترض، في حدّ ذاته، وجود إمكانية حقيقية للعكس، وإلّا لكان القسم وعقوبة الحنث به لا معنى لهما. إذن بسبب الطبيعة التخاصميّة لخطاب قاعات المحاكم، يكون الإخبار مطلوباً بقوّة، كما يفترض كذلك بقوّة أن يتمّ تجنّبه. إنّ الشهود فقط هم الملزمون بالمعيار: فبما أنّ المحامين والقضاة لا يوقّرون معلومة، فهم لا يحتاجون أن يكونوا إخباريّين. ويحرص القضاة على إخبار هيئات المحلّفين أنّ كلام المحامين التقريري (خاصّة بياناتهم الافتتاحية والختامية) ليس بالضرورة للأخذ على أنّه الحقيقة. بمعنى آخر كذلك، المحامون والقضاة معفيون من الإلزام بالصدق. ففي الحوار بين المحامي والشاهد يكون كلام المحامي كلّه إمّا أسئلة حقيقية وإمّا جملاً تقريريّة منطوقة لغاية توضيح الأسئلة أو الأجوبة (نظريا، على أي حال).وبما أنّ الأسئلة غير قابلة للحساب وفق قيمة الحقيقة، فلن يكون من المنطقي طلب قسم للمحامين (قد يشير السّاخر إلى أنّ ذلك لن يكون ذا جدوى عظيمة). وبما أنّ القضاة محصورون، تقنيّاً، في الأفعال الاستشارية والحُكمية فهم، أيضاً، معفيون من حسابات قيمة الحقيقة. ويبقى فقط الشهود هم من يقومون بتصريحات تقريرية.

8- خطابُ جلسات العلاج وخطابُ قاعات المحاكم: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف

بما أنّ خطاب قاعات المحاكم يُنظر إليه على أنّه تخاصميّ وتأكيدي إلى درجة أنه إذا ربح أحد المشاركين فإنّ الآخر يخسر، وبما أنّ المشاركين يأتون إليه بدرجات مختلفة من القوّة، فإنّ القانون الأمريكي أرسى إجراءات وقائيّة لحماية مصالح الطرف الأضعف، خاصّة المدّعى عليه: حقوق أقوى في الاكتشاف وحقّ مكافحة الشهود والحقّ في الاستئناف، إذ يفترض أنّ الطرفيْن سيحاولان الاستفادة من كلّ ثغرة تتوفّر لهما. وهو أمر جوهريٌّ في نظام تخاصميّ يمثّل جزءا من ذلك الذي يجعل ديناميكيّات قاعات المحاكم مبهرة وضاغطة بالنسبة إلى الملاحظ المعنيّ بإقامة العدل. تجعل الإجراءات الوقائية الثغرات متاحة أكثر بقليل للطرف الأضعف.

وعلى العكس من ذلك، يُنظر إلى العلاج على أنّه مفيد لكلا الطرفيْن، أو على الأقل على أنّه تفاعل بين شخصين مشغوليْن بهدف إيجابي مشترك. فالمعالجُ حليف الحريف، سواء كان الهدف مؤوّلاًعلى أنّه الصّحة والسعي إلى الحقيقة أو، في الآونة الأخيرة، بناء سرديّة الحريف أو قصّة حقيقية متناسقة. يهتمّ خطابُ قاعات المحاكم أيضا بإنتاج سردية منسجمة تحظى بقبول العالم (على الأخصّ هيئة المحلّفين) على أنّها حقيقيّة: ومع ذلك، يستطيع أحدهم تحديد إنتاج تلك السرديّة على أنّه هدف المحاكمة، أمّا هدمها فهو مهمّة الدفاع: مثلما يمكن أن تتوقّع في حوار تخاصمي باعتباره نقيضاً لسرديّة خطاب جلسات العلاج الذي ينظر إليه على أنّه يتم إنتاجه بالتعاون بين كلا الطرفيْن.

9- الخطرُوالحمايةُ في خطاب جلسات العلاج وخطاب قاعات المحاكم:

هذه الرؤية الإيجابية لخطاب جلسات العلاج على أنّها تعاونية وتفاهمية تتطلّب بعض التعديل. إذ تزخر كتيبات إرشادات المعالجين بنقاشات حول "المقاومة"، وتخلّي المريض/الحريف عن البحث عن الحقيقة، وأنّ مهمّة المعالج الرئيسية هي التغلّب على المقاومة عن طريق التأويل أو المواجهة. ولكن ما الذي يمكن أن يعنيه قولنا إنّ الحريف يقاوم إذا ما كان الحريف يُنظر إليه أنّه يقاوم ماهو في مصلحته/ها الفضلى؟

عندما نبحث في هذا السؤال، نجد أنّ التعريف غير التخاصمي للعلاج ليس بالمناعة التي يبدو عليها. وبينما تقسّم قاعات المحاكم بوضوح المشاركين فيها إلى جانبيْن، فإنّ قاعة العلاج توصف على أنّها تحوي على الأقل ثلاثة، وربّما أربعة، أطراف ذوي مصالح متخاصمة بأوجه متعدّدة: المعالِج (الواعي)، أنا الحريف المتكيّفة (والتي تشكّل "تحالفا علاجيّا" مع المعالج)، لاوعي الحريف أو الهو، الذي يطلق المقاومة لأنّه يعتبر تعرية الحقيقة والتغيير المترتّب عنها مناقضا لمصالحه، وربّما لا وعي المعالِج باحتياجاتها غير المحسومة وغير المحلّلة.

هذه التعقيدات ذاتُ صلةٍ، لأنّها تشير إلى علاقة إذا لم تكن تخاصمية على درجة من الوضوح، فإنّها على الأقل تخاصمية بشكل مشفّر. يصطفُّ المعالج مع الجزء المتكيّف أو البالغ من نفسيّة الحريف. ولكن الجزء الرجعي الطفولي مازال، رغم كلّ شيءٍ، جزءا من الحريف، وإذا ما تمّ الاعتداء على هذا الجزء أو إهانته، فإنّ التقدير الذاتي للحريف هو الذي سيعاني. في قاعات المحاكم، تحمي استراتيجيّات تأدّب المسافة جزئيا المشاركين الأضعف من الاعتداء. ولكن بسبب افتراض المصلحة المتبادلة، لا تعتبر معظم أشكال العلاج أنّه من المطلوب، بل وحتّى المفهوم، توفير إجراءات وقائية للحريف ضدّ المعالج، ولا وجود لأيّ طريقة مبدئيّة لتمييز تلك الاعتداءات الناجمة عن حاجة المعالج للاستنطاق والمواجهة في إطار الممارسة الصحيحة للعلاج عن تلك التي تحدث بسبب احتياجات المعالج الخاصّة غير المحلّلة وغير المدركة للتسلّط والقوّة. فالأضرار يمكن أن تحدث، بل وتحدث بالفعل **(ينظر فرويد،،1905 باعتباره مثالا صالحا في هذا السياق)**.

10- التأدّبُ الرسمي في قاعات المحاكم:

يتمّ بالخصوص نقاش التأدّب الرسمي لقاعات المحاكم، التجسيد النهائي لتأدّب المسافة، بامتعاض في كتابات العامّة عندما يتمّ نقاشه أصلا، إذ يُنظر إليه على أنّه وسيلة لضمان الاستخدام الكلّي بالنسبة إلى مهنة مكتظّة، وطريقة لتأكيد سلطة الموظّفين وإضعاف الأشخاص من العامّة الأضعف أصلا الذين يقومون بشؤونهم في قاعة محكمة. بالتأكيد، تُساهم قانونيات قاعات المحاكم، مثل النظام الداخلي، في إشاعة الخوف والريبة اللذين نجدهما غالبا لدى عامّة النّاس إزاء القانون وأهله، ومع ذلك يجب أن ندرك، في الوقت ذاته، أنّ لاحتفالات قاعة المحكمة بعض الوظائف الصحّية، سواء كان ذلك عن

قصد أم لا. كما أنّ غياب هذه الحواجز الرسمية والاحتفائيّة يخلق مشاكل أخلاقية للوضعية العلاجيّة.

11- الطقوسُ والرسمية في خطاب قاعات المحاكم:

عند نقاش خطاب قاعات المحاكم، سيكون من المُجدي تمييز الرسمية من الطقوس (أو الاحتفال)، رغم أنّ كليهما يلعبان أدوار مهمّة في ديناميكية قاعة المحكمة. إذ يمثّل كلاهما، طبعا، مظاهر من تأدّب المسافة والتأدّب السلبي، ولكنّهما تحقيقات مختلفة للنمط. فالآليّات الرسمية هي تلك التي تخلق، أو تعكس، وجود الحدود لتحاشي سبّ أحد الجانبين أو إهانته للآخر عن طريق أشكال أكثر عفويّة من التخاطب أو الإحالة: فتتطلّب مخاطبة القاضي بـ "سيادتك" أو على الأقل "القاضي (فلان الفلاني، اللقب العائلي) وليس باسمه الشخصي أو "أيّها الأبله"، ومخاطبة المحامين بـ"المستشار"، السّيد السيدة فلان أو "منوّبي"، وهذا يبقى دائما حتى بعد أسابيع عديدة من التفاعل المتواصل في محاكمة طويلة، في ثقافة تعتبر التخاطب المتبادل عبر الاسم الشخصي أمرا ضروريّاً، تقريبا، في أغلب الوضعيّات. وبالطريقة نفسها، تمّ تصميم قواعد الاعتراض وقواعد التمسّك بالاعتراضات أو نقضها للحفاظ على النزاع المفتوح في الحدّ الأدنى أمام هيئة المحلّفين. نحن نستعمل "الطقوس" و"الاحتفال" باعتبارها خاصّة وحتّى مقدّسة: إذ تقوم عباءة القاضي ومنصّته المرتفعة بهذه الوظيفة. تتضمّن الطقوس الأخرى الافتتاح والاختتام المستفيضين لكلّ جلسة (عمليا تراتيل عن طريق حاجب المحكمة أو القاضي، وهي بالتدقيق الكلمات نفسها يتمّ نطقها في شكل استطراد رتيب إمّا في افتتاح الجلسة أو في اختتامها، ويتمّ نطقها بأسرع ما يمكن وليست مصمّمة لتُفهم) وواقع أنّ على كلّ مشارك (المحامون والمتّهم والقاضي وهيئة المحلفين) أن يدخل قاعة المحكمة وفق تراتبية مقنّنة تكون فيها هيئة المحلّفين دوما في المرتبة الأخيرة. تعمل هذه الطقوس غالبا كتراتيل وكسياج سحريّ لقاعة المحكمة ولإجراءاتها والمشاركين فيها، مشيرة بذلك إلى أنّ هذا العالم مختلف عن المعروف والمعهود. تقوم الرسميّاتُ وكذلك اللغة القانونية الخاصّة بهذا الفعل كذلك، ويساعد كلّ هذا على تعليم أعضاء هيئة المحلفين (الذين يكونون في البداية جاهلين بالشأن الذي تكون عليه المحكمة

ولكن يجب عليهم في النهاية أن يتخذوا قرارا أساسيّاً بفهم كلّي لكلّ ما جرى داخلها) الحفاظ على وعي خاص وتجنّب عادات معهودة ولكنّها مغالطة في التأويل والفهم.

هناك وظيفة أخرى يمكن إلحاقها برسميّة خطاب قاعات المحاكم: فهو يخلق طبيعته العمومية، كما أنّه يتضمّنها كذلك. يقارن بيرنشتاين(1973) الشفرتين المستفيضة والمحدودة: الأولى باعتبارها لغة الخطاب العمومي ومعقّدة تركيبيا ومعجميّاً ولفظيّة بصفة مطلقة وغير عاطفية، والأخيرة باعتبارها لغة خاصّة، إيحائيّة وغير لفظية بدرجة كبيرة. اللغة القانونية هي شفرة مستفيضة في أوجها. وهذا أمر مفهوم لأنّ قاعة المحكمة بحكم طبيعتها ووظيفتها هي ربّما شكلنا الأشدّ عموميّة للخطاب. فكلّ المداولات تقريبا مفتوحة لكلّ الملاحظين بالقانون. إذ يتطلّب أن تكون النسخ المكتوبة، أو على الأقل تسجيلات مقرّري المحكمة التي تُحدث منها النسخ المكتوبة، متاحة (بمقابل) للعموم. تقوم هيئةُ المحلّفين بوظيفة عينة ممثّلة للمجتمع ككلّ، ويُتّخذ حكمُ المحكمة ليمثّل حكم المجتمع الأوسع. باعتبارها خطابا يجب أن يكون قابلاً للفهم (إذا لم يكن في الحقيقة قابلاً للاستعمال) لكلّ أعضاء المجتمع، فإنّ اللغة القانونيّة على درجة خارقة من الاستفاضة: أي أنّها بصفة خاصّة جليّة، (وعن قصد على الأقلّ) بصفة خاصّة دقيقة، إذ لا يمكن للمتكلّمين التعويل على الافتراضات المشتركة أو العلاقات الشخصية لتوضيح الغموض أو تليين الإهانات. (وإنّه لأمر مثير للسخرية أنّه بسبب أنّ أعضاء الطبقة غير الوسطى غير معرضين، كما لاحظ بيرنشتاين، للخطاب ذي الشفرة المستفيضة بالدرجة التي عليها أعضاء الطبقة الوسطى، يكون استعمال الشفرة المستفيضة لضمان التواصل الواضح ذا نتيجة عكسيّة. فبسبب أنّه غير معهود أكثر من أيّ تعقيد جوهري، تصبح شفرة المحكمة المغرقة في الاستفاضة غامضة حيث أنّها تقصد أن تكون شفّافة). وبما أنّ اللغة القائمة على الشفرة المستفيضة عمومية، فهي غير عاطفية وغير شخصية، أي أنّها تتماشى مع تأدّب المسافة. وبالتالي يؤدّي شكل خطاب قاعات المحاكم وظيفة أخرى كذلك عبر التصريح أنّ "هذا عمومي ، هذا مفتوح للكلّ".

12- عدمُ رسميّة خطاب جلسات العلاج:

ولكن التواصل العلاجي مختلف، فمثلما أنّ المعلومة التي سيتمّ كشفها في قاعة المحكمة هي شأن المجموعة كلّها، فإنّ ما يَظهر خلال المحادثة العلاجية هو ذو صلة فقط

بالمشاركيْن هناك. بل وفي الحقيقة، يتعلّق بمصلحة شخصية للحريف فقط. لذلك، فإنّ خطاب جلسات العلاج هو خطاب خاصّ في جوهره، وباعتباره كذلك، فإنّه كما يستعمل خطاب قاعات المحاكم الأسلوب العمومي المتعارف عليه، أي المسافة، فإنّ خطاب جلسات العلاج يستعمل الحميمية المتعارف عليها،أي الزمالة. ولكن من المهمّ إدراك أنّ زمالة خطاب جلسات العلاج متعارف عليها وليست دليل حميميّة حقيقيّة. إذ يُشيرواقع أنّها تُستخدم لفضفضة أحادية الجانب عن طريق قابلية للتأويل أحادية الجانب ضمنيّاً إلى هذه النقطة: فالحميميّة الحقيقية تكون مشتركة كليّاً، بل إنّ الزمالة غير العلاجيّة المتعارف عليها يجب أن يتمّ استخدامها عادة بشكل متبادل إذا لم تكن مشتبها فيها (على سبيل المثال: عبارات بائع السيارات المستعملة النمطيةالإلحاحية للمشتري المحتمل عبر اسمه الشخصي). وكما أنّ خطاب قاعات المحاكم مغرق في الاستفاضة، فإنّ خطاب جلسات العلاج مغرق في المحدوديّة. فمثل أعضاء عائلة، خلال مسار طويل من العلاج، عادة ما يطوّر المعالِج والحريف شكلا ما من اللغة الخاصّة: مفاهمات مشتركة وإحالات ضمنية إلى رموز للأحلام وأشياء أخرى معروفة فقط لهذين الاثنين وتعاليق قد تكون مشفّرة بالنسبة إلى الخارج. إنّ خطاب جلسات العلاج غير مباشر ومجازي وإيحائي بصفة متواترة وضرورية وذلك في جزء منه، لأنّ "الحقيقة" التي يُسعى إليها هي حقيقة نفسيّة عوض أن تكون فيزيائيّاً قابلة للملاحظة، ومتاحة فقط داخل "الصندوق الأسود" لذهن الحريف، وبالتالي يمكن فقط رؤيتها على سبيل الاستعارة، وفي جزء آخر لأنّ اللغة المجازية هي تجسيد آخر للشفرة المحدودة: فالحريف والمعالِج وحدهما يتشاركان في فهم هذه الرموز. وتخلق هذه الخصوصيّة الثقة والحميمية. تستفزّ هذه الاستعمالات للشفرة المحدودة بدورها لدى الحريف الشعور بالحميميّة والثقة، وهو ما يسمح بدوره للكشف العلاجي بأن ينطلق.

13- وظائفُ الرسمية وعدم الرسمية: خطاب قاعات المحاكم مقابل خطاب جلسات العلاج

خطابُ قاعات المحاكم رسميّ وتباعدي جزئيّاً، نظرا إلى السوابق التاريخية، ولكن أيضا لأنّ هذه السّمات تؤدّي وظائف تواصلية وتربوية: حماية العضو الأضعف عن طريق إبقاء الأقوى على مسافة رمزية، وحماية الطرفيْن عن طريق التذكير بأنّهما غريبان لا يتشاركان ثقة، ولديهما مصالح مختلفة. لذلك، على سبيل المثال، هناك متطلّب يكاد يكون

حرفيّا لمسافة فيزيائيّة وكذلك لغويّة بين المحامي والشاهد العدواني. فقد يعترض محامٍ عندما يرى غريمه يتحرّك بقرب مفرط نحو منصّة الشاهد "المستشار يهدّد حريفي". ففي محاكمة شهدناها، تمّ تقديم مسدّس يدويّ ممثلا لسلاح الجريمة كدليل. وفي ذلك الوقت كان هناك حرص شديد على أن يكون المسدّس غير محشوّ(حتى يمكن إعطاؤه بأمان إلى هيئة المحلفين للتحقيق). لاحقا، عند استجوابه للمدّعى عليه، لوّح المدّعي العام المسدّس في اتّجاهه على بعد مسافة بخمسة أقدام تقريبا، وهي أقرب بعض الشيء ممّا هو معتاد. اعترض محامي الدفاع بسرعة "المستشار يهدد منوّبي بمسدس". من الواضح أنّ أيّ خشية من المسدس في حدّ ذاته ستكون غير واقعيّة: وإنّما قرب المدّعي العام هو الذي بدا مهدّدا. بصفة أعمّ، تتعلّق العديد من الاعتراضات التي من العادي قبولها بانتهاكات لمجال الشاهد النفسي والجسدي: "هرسلة الشاهد"، "الحجاجيّة"، سأل وأجاب"... إضافة إلى ذلك، تبلّغ الرسمية للآخرين الذين يشاركون، خاصّة هيئة المحلفين، الطبيعة العمومية للمداولات وكذلك وضعيتها الشاذّة كعملية تواصل. على خلاف خطاب جلسات العلاج، يفضّل خطاب قاعات المحاكم أشكالا حرفيّة ومباشرة من التواصل باعتبارها سمة للشّفرة المستفيضة. ولكن اللّغة المجازية تحدث بالفعل أحيانا في محاولة لجعل الأشياء أكثر حيويّة لهيئة المحلّفين أو لتسهيل فهمهم لمفاهيم صعبة. على سبيل المثال، في إحدى المحاكمات، عند إرشاد هيئة المحلّفين، كان القاضي يحاول توضيح الفرق بين الدليل المباشر والدليل الظرفي، فقدّم قياسا: حيث افترض أنّ كعكة الكرز خاصّته قد تمّت سرقتها من الثلاّجة. في إحدى الحالات، تمّ اكتشافها في حوزة كاتبة المحكمة، وفي الحالة الأخرى التقى أحدهم بالكاتبة وهي تحمل بقع كرز على وجهها.

من ناحية أخرى، للطبيعة الشديدة المحدودية والمولّدة للحميمية لخطاب جلسات العلاج أثر مختلف في المشاركين العوام (الحرفاء).فهي تشير، في المقام الأوّل، إلى أنّ هناك قاعدة تقاسم وثقة وتشارك، وهي سمات تأدّب الزمالة. كما أنّ المسافة تشير إلى أنّ هناك حاجة إلى حماية بسبب اختلال موازين القوّة (وبالتالي تخلقها)، فإنّ الزمالة تتعامل مع موضوع القوّة عبر إنكار وجودها (كما هو متعارف عليه طبعا): كلّنا متساوون. احتياجاتنا ومصالحنا هي نفسها، لذلك لا حاجة لنا إلى الحماية، والزمالة لا تقيم أيّ حواجز. وبالتالي تستدعي لغة العلاج ذاتها الثقة والحميمية.

14- خطابُ قاعات المحاكم وخطابُ جلسات العلاج: إمكانية التعسّف

وبالتالي، يدفع الشكل الخاصُّ الذي يستعمله كلّ صنفٍ من الخطاب نجاعته إلى الحدّ الأقصى. ولكن في الوقت ذاته، وبما أنّ هذه الرسائل باطنية وليست مفتوحة للتفاوض، فهي تخلق إمكانيّة التعسّف، حيث في كلّ من قاعة المحكمة وقاعة العلاج، يعتدي الأقوى على الأقلّ قوّة. إنّ ما يتمّ إدراكه بدرجة أقلّ، بصفة عامّة، هو أنّ الشكل ذاته للخطاب الذي يجعله ناجعا هو ذاته، أيضاً، الذي يولّد حتما التعسّف عند عديم الضمير، وهو تعسّف مبنيّ على القوّة الإيحائية للشكل ذاته. ففي خطاب قاعات المحاكم، ينشأ التعسّف من الاختلاف في القوّة في حدّ ذاته: فالأطراف الأضعف، أو الأقلّ براعة في اللغة، تُغمط لها حقوقها، حيث تبقى أسئلتهم دون جواب، وتُرفض طلباتهم، وتُنقض اعتراضاتهم بشكل روتيني. فمظهر الهدوء الذي يغلب على اللغة يعطي انطباعا بالحياديّة وعدم المواجهة، ممّا يسمح باستعمال الانحياز والعداوة بصفة مبطّنة من قبل الأقوى ضدّ الأضعف.

في خطاب جلسات العلاج ينشأ، من ناحية أخرى، التعسّف عن استعمال الرسالة المتعارف عليها لتجسير الهوّة بين المشاركين لخلق شعور بحميميّة حقيقيّة. فخطابُ العلاج في النهاية هو نمط غير معهود في هذه الثقافة: إذ يمثّل وضعيّة حيث تزدهر الحميميّة اللفظيّة دون حميميّة جسديّة. عادة ما نفترض أنّ أحدهما يتبع الآخر (وبالتالي أيضا التيّار الجنسي القويّ الذي غالبا ما يتدفّق خلال المقابلة العلاجيّة). هناك العديد من الحالات الموثّقة لمعالجين عديمي ضمير يشجّعون الخلط بين العرف والواقع. لذلك، بينما تتمحور حالات التعسّف في ديناميكيّة قاعة المحكمة حول الاستعمال المريب للمسافة المتعارف عليها، فإنّها تنشأ في العلاج عن استعمال قابل للمساءلة للزمالة المتعارف عليه، بل والأدهى، عن تجاوز الخط اللاّمرئي بين التطفّل المطلوب نظريّاً وعلاجيّاً (ما يجعل العلاج مُبْرِئا بينما المحادثة العادية ليست كذلك) وبين الفظاظة الناجمة عن مشاعر المعالج غير المحسومة أو عدم الكفاءة السّافرة. توجد أمثلة عدّة بارزة على الوضعية الأخيرة في سجّل حالة لفرويد(**1905**)، والتي تم استعمالها لأجيال في تدريب المحلّلين النفسانيين كمثال يجب تجنّبه. وهاهما مثالان:

يمكن محاججة أنّ بعض تأويلات فرويد ومواجهاته للمريضة، "دورا"، ذات الثمانية عشر سنة كانت تطفليّة بشكل شرعي وضروري. على سبيل المثال **(ص47)**، أحالت إلى والدها على أنّه رجل دون إمكانيات، وقد استخرج فرويد من عندها أنّها تعني بذلك أنّها تعرف أنّه عاجز، ومع ذلك فهو يلحّ أنّ"دورا" تدّعي أنّ أباها منخرط في علاقة جنسية مع صديقة مقرّبة من العائلة! أليس هناك تناقض؟ رغم أنّ الموضوع، خاصّة في ذلك الوقت والمكان، بين الرجل ذي الأربعين سنة وبين المرأة الشابة يعتبر بالكاد متأدّباً، وأنّ المواجهة تطفليّة، فإنّه من الضروري لكليهما تحديد ما يعرفه كلاهما وما يحاول أحدهما تجنّبه، بما أنّ ذلك مهمّ وأساسي في فهم أعراض "دورا".

من ناحية أخرى، ينقل فرويد لاحقا **(ص، 108)** ملاحظاته إلى "دورا" في التحليل "بالفعل، إذا كانت مراودتك لـ "ل" قد أسفرت عن نتيجة مختلفة، فإنّ هذا كان سيكون الحلّ الوحيد الممكن لمختلف الأطراف المتدخّلة... ولذلك يجب أن يكون قد كان هناك جزء مرّ من خيبة الأمل بالنسبة إليك، عندما لم يكن أثر اتهاماتك ضد السيد "ك" أنّه قد جدّد خطبته لك، ولكنّه عوضا عن ذلك ردّ بالإنكار والثّلب. ستتّفقين على أنّ لا شيء يجعلك غاضبة جدّا مثل جعله من المفكّر فيه أنّك فقط قد توهّمت الحادثة بجانب البحيرة. أنا أعرف الآن، وهذا ما لم تريدي أن يتمّ تذكيرك به، وهو أنّك بالفعل توهّمت أنّ خطبة السيد "ك" كانت جدّية..."

إنّما تمّ قوله، هنا، لـ "دورا" لا يبدو خاطئا ومؤلماً دون ضرورة بالدرجة نفسها مثل الكيفية التي تمّ قوله بها (عن ذكريات فرويد الشخصية). لقد أعطى فرويد إشارات ضمنيّة عن حالتها الذهنية، متجاوزا بكثير ما تسمح به الأدلّة التي أعطيت له: "جزء مرٌّ من خيبة الأمل"، "ستوافقين على أنّ لا شيء يجعلك غاضبة جدّا" (فماهو جدير باهتمام خاص هنا هو افتراضات فرويد حول مزاج "دورا". وهو لا يعطيها فرصة للإثبات أو النفي)، "ما لاتريدين أن يتمّ تذكيرك به". بالإضافة إلى أنّ فرويد لا يقدّم أيّ دليل على تأكيداته، فإنّ الكلمات التي يختارها قاسية وتحقيرية ومهينة. لقد تمّ تجاوز الخطّ بين المواجهة المباشرة والقسرية بشكل مبرّر وبين المواجهة الهدّامة. لذلك ليس من المفاجئ أن تكون هذه النقطة التي تغادر فيها "دورا" قاعة علاج فرويد (إلى حدّ ما بأدب في الواقع) حتى لا تعود إليها أبدا كمريضة.

ما يهمّ هو أنّه لا يوجد أيّ مقياس موضوعي ليدلّ المعالج على المستوى: "هذا البعد وليس أبعد". بالفعل، لا يمكن له أن يوجد: فالقرار يتأسّس على خصوصيّات العلاقة بين المعالج والحريف في لحظة معيّنة مثل هشاشة الحريف في ذلك الوقت والأسلوب المعتاد للمعالج والموضوع المعيّن للنقاش، وغيرها كثير.

بالقياس، في قاعات المحاكم، يصدر القاضي الحكم بالطريقة نفسها تقريبا: ليس هناك قاعدة جامعة مانعة تحدّد متى يكون السؤال "حجاجيّاً"، أو متى يكون قد سُئل وأجيب عنه. يتوقّف كلّ ذلك على حدس القاضي وفهمه لقواعد الأدلّة وإجراءات قاعة المحاكمة، وكذلك لتقويمه لأسلوب المحامي واستراتيجيّته بصفة عامّة، ولقدرة الشاهد على الاحتمال العاطفية والعقلية.

15- القوّةُ في أنماط الخطاب:

في المحادثة العادية، تبقى علاقات القوّة ثابتة ومتساوية. في العديد من الأشكال غير المتبادلة، مثل المحاضرة، تبقى هذه العلاقات غير متساوية طوال الوقت. ولذلك، تكون قواعد التأدّب المصاغة لتجنّب الاعتراف بعدم المساواة في المحادثة العادية غير ذات صلة، وتكون قواعد هيكلة المحادثة المصمّمة للحفاظ على استراتيجيّات التأدّب غير ذات صلة أوغير قابلة للتطبيق: يبقى توزيع المناوبات واختيار الموضوع في يد الطرف الأقوى، أو على الأقل الطرف الأكثر سلطة. يستطيع أحدهم أن يذهب إلى أنّه حتّى هنا يكون إسناد القوّة أشدّ تعقيدا. فعوضا عن شدّ حضور الجمهور وانتباهه بالقوّة الغاشمة، يُمنح المتكلّم الانتباه طوعا من قبل الجمهور. ويكون أثر ذلك أنّ للجمهور قوّة معتبرة، وإن كانت مبطّنة على المتكلّم. وحتّى في هذه الحالة، إذا ما حاول أحد أعضاء الجمهور فرض تغييراً في ديناميكيّة القوّة عبر تغيير قواعد الخطاب (مثلا عبر توجيه سؤال يحوّل نفسه تدريجيا إلى خطاب كامل الأوصاف)، فإنّ الأعضاء الآخرين من الجمهور سيبدؤون سريعا بالشعور، وربّما بالتعبير عن عدم الراحة والانزعاج.

ولكن إذا ما اعترفنا أنّ علاقات القوّة في المحاضرة أشدّ تعقيداً ممّا قد تبدو عليه، فإنّها مع ذلك تنزع إلى البقاء ثابتة: حيث يبقى توزيع المناوبات في يد المتكلّم إلى جانب اختيار الموضوع (إنّه فقط الخطيب غير البارع هو الذي يسمح للجمهور بفرض تغيير الموضوع)، أمّا في العلاج وفي قاعة المحكمة، تكون الوضعيّة أكثر تعقيداً. في كليْهما، يجب على المشارك الذي

توضع في يده القوّة أصلا أن يتخلّى عن بعضها أو عنها كلّها لشخص آخر في نهاية المطاف، إذا ما أردنا للخطاب أن تكون له خاتمة ناجحة. بالطبع، في العلاج نادراً ما تتحقّق المساواة الحقيقة بين المعالج والحريف، مثلما أنّ الصداقة الحقيقيّة بينهما صعبة، إذا لم تكن مستحيلة. ولكن يجب أن تحدث بعض التغييرات في العلاقة: يجب على المعالج أن يسمح تدريجيّاً للحريف بدرجة أكبر من التحكّم التأويلي، وأن يتحمّل مسؤولية أقلّ في سير الحصّة. ومع ذلك، فإنّ التحوّل ضمنيّ، إذا ما حدث أصلاً، وغير ملحوظ عن طريق أيّ تغييرات لغويّة واضحة.

في قاعة المحكمة، يحدث شيء مماثل ولكن بطريقة مختلفة وبنتائج مغايرة. من بين المشتركين النشطين المستمرّين (القاضي وهيئة المحلفين والمحامون والشهود)، يبدو القاضي والمحامون في البداية هم الأقوى. يملك القاضي قوّةً واضحةً وحقيقيّةً ورمزيّةً: لباس العباءةوالجلوس على المنصّة وحمل المطرقة، وتحديد من يمكنه التكلّم ومن هو خارج النظام، تقرير ما يمكن قبوله ضمن الأدلّة، افتتاح الجلسة واختتامها. بالإضافة إلى ذلك، وتعزيزا للقوّة الممنوحة من قبل الإدارة وحدها، فإنّ القاضي يجسّد السلطة: خاصّة بالنسبة إلى المحلّفين: يوجّههم في القانون حول القضيّة وغالبا حول نظام قاعة المحكمة كذلك، وأحيانا أيضا يلفت نظر زملائه المحترفين المحامين حول السلوك السليم داخل قاعة المحكمة. يستطيع القاضي استفزاز المحامين وهيئة المحلفين ولا يستطيعون ردّ الاستفزاز. يستطيع القاضي تفسير كلام الشهود دون التعرّض للتوبيخ بينما لا يستطيع المحامون ذلك. يستطيع القاضي توجيه أسئلة إلى أيّ كان، أمّا المحامون فهم مقيّدون في ذلك. القاضي هو بوضوح (بالنسبة إلى هيئة المحلّفين) حافظ النظام في المحكمة وهو المقيِّد والمُبيح. في عيون هيئة المحلّفين، للقاضي قوّة تكاد تكون مطلقة ضمن حدود المحكمة الأمريكيّة: القيد الإداري الوحيد على السلوك القضائي هو الحق في الاستئناف (ولكن هيئة المحلفين لا ترى ذلك أبدا). قد ترى هيئة المحلّفين المحامين في المرتبة الثانية في القيادة: بواسطة قواعد التأدّب الخاصّة بالمحادثة العادية، يُظهر المحامون القوّة عبر القيام بمعظم الكلام، وعبر طلبهم لأجوبة من الشهود. يبدو الأقلّ قوّة ضمن هذا الثلاثي هيئةُ المحلفين: فإذا كان القاضي هو الأب الرمزي والمحامون هم الأبناء الكبار، فإنّ المحلفين هم الأطفال الصغار الذين يجب أن نراهم دون أن نسمعهم.

16- مفارقاتُ القوّة في خطاب قاعات المحاكم:

بالتأكيد، وفقا للصيغ العادية التي تُسند بها القوّة ويحكم عليها وفقها، سيبدو المحلفون لا يملكون شيئا منها. أن تكون قويّا هو أن تتحكّم في وقتك ومكانك. وأن تكون لا قوّة لك هو أن يتمّ إبقاؤك منتظرا وأمرك بأن تظهر في وقت معيّن فقط لتنتظر أن يُنادى عليك. وبالتالي، يكون من المغضِب أن يتمّ وضعك في وضع الانتظار على الهاتف وإبقاؤك تنتظر لفترات طويلة في عيادة الطبيب: فالأمر لا يتعلّق بأنّ وقتك يتمّ إهداره بقدر ما يتعلّق بأنّ الانتظار يبيّن رمزيا أنّ وقتك لا قيمة له، وأنّك عاجز.

ينتهك هذا بالطبع كلّ شكلٍ من أشكال التأدّب، مرسّخا أكثر في المقابل اختلال موازين القوى، بما أنّه يتمّ المخاطرة بالانتهاكات الأحادية الجانب للتأدّب فقط عندما ينظر إلى المتلقّي على أنّه أعجز من أن يردّ بالمثل كما يستحقّ الأمر.

تجد هيئة المحلفين نفسها في هذا الوضع باستمرار على مدى محاكمة طويلة. ففي العديد من الدوائر القضائية، إذا لم يكن في كلّها، يبدأ المسار بالظهور الأوّلي للمحلّف في قاعة المحكمة، حيث يتمّ إرشاده/ها إلى قاعة الانتظار حتّى تتمّ مناداته/ها لاختياره/ها على مدى ساعات أو أيام. يُعطى كلّ واحد رقما غير شخصي. إذا ما تمّ اختيار شخص ليكون عضوا في هيئة المحلّفين، يأتي كلّ صباح إلى قاعة منفصلة عن قاعة المحكمة، حيث ينتظر حتّى تبدأ الجلسة، ربّما لـ 45 دقيقة. ويتكرّر هذا المسار كلّما كان هناك رفع للجلسة. ليس للمحلّفين أيّ تحكّم في وقتهم. يجب عليهم أن يكونوا هناك في الوقت الذي يحدّده القاضي، ويجب عليهم أن ينتظروا حتّى تتمّ مناداتهم، ويجب عليهم أن يدخلوا قاعة المحكمة عندما يرنّ الجرس، ويجب عليهم، كذلك، المغادرة عندما يُؤذن لهم بالانصراف. فهم كالأطفال الذين يتمّ الإرسال في طلبهم ووضعهم في السرير وإرسالهم إلى المدرسة: ليس لهم أي تحكّم، وهم يشعرون أن لا قوّة لهم. ولا يزداد شعور المحلّفين إلّا عمقا بتعرّضهم للغة إجراءات عصيّة عن الفهم وغير مفسّرة غالباً.

وبالتالي، فإنّه قد يكون من المتوقّع أن تتم معاملة المحلّفين من قبل المشاركين الأقوى بازدراء واحتقار، إذ يتمّ بالتأكيد الحديث عنهم من وراء ظهورهم غلى هذا النحو. تتمثّل الحكمة القانونية المتعارف عليها في أنّ من المستحيل التبخيس من ذكاء محلّف(ففي جانب، يجعل المحامون من الصورة النمطية واقعا بالإقصاء من المنصّة لكلّ محلّف محتمل يهدّد

بأن يكون مفرطا في حبّه للاطلاع أو الاستقلاليّة أو القدرة التحليلية). سنتوقّع، إذن، أن نجد محامين وقضاة يخاطبون المحلّفين بفظاظة، أو على الأقلّ بقلّة أدب. ولكنّنا نادرا ما نفعل. ففي الواقع، تنهى كتيبات إجراءات المحاكمة عن أيّ إبداء لعدم الاحترام إزاء هيئة المحلّفين بأشدّ العبارات.

فهؤلاء الناس العوام، الذين تمّت معاملتهم بكلّ علامات الاحتقار التي يضعها مجتمعنا على الذّمّة، هم موضوع، وهم في قاعة المحكمة، لنوع مختلف جدا من المخاطبة، حيث نلاحظ علامات غير لفظيّة من التوقير: إذ تحصل هيئة المحلفين على أفضل المقاعد، حيث يستطيعون منها مشاهدة المداولات كلّها بأقلّ العوائق. كما يحرص المحامي أن يكون مقابلا لهم وليس للقاضي أو للمتّهم أو للمشاهدين عندما يقدم النقاط الأكثر دلالة، إذ تمّ الإيضاح منذ البداية أنّ رأي هيئة المحلفين هو المطلوب بشدّة: "**هل ستخبر هيئة المحلّفين**؟" هي صيغة سائدة يتوجّه بها المحامي إلى الشّاهد لاستقاء المعلومة. تشعر هيئة المحلّفين بالإطراء: ومثلما أنّ الاستفزاز يقوم به الأقوى ضدّ الأقلّ قوّة، فإنّ الإطراء يطبّقه الأقلّ قوّة تجاه الأقوى، حيث تكون صيغة ما من عبارة "**أنا متأكّد أنّ السيّدات والسادة من هيئة المحلفين أذكى من أن يصدّقوا..."**من المرجّح أن تحدث على الأقلّ مرّة في كلّ محاكمة، مهما كانت مدّتها.

سيكون من الصّعب فهم هذه الازدواجيّة في صفوف المحترفين في قاعة المحكمة دون إدراك أنّ دور المحلّف هو، في واقع الأمر، دورٌ مزدوجٌ. فنظم التأدّب موجّهة بحسب القوة: الاعتراف بها أو إنكارها، الاعتماد على تفضيلات الثقافة أم تفضيلات المشارك، ولكن لا مجال لاعتبارها أمراً ثابتاً في أيّ علاقة. إننا نعرف أنّه في أوضاع المحادثة العادية، تمثّل مفاوضة التغييرات في علاقات القوّة بين الأفراد واحدة من أعقد الأشياء إدارةً. وكلّما كان الأمر أعقد، كلّما تطلّبت اللغة المستعملة إدراكاً جليّا لتحديدات القوّة (المسافة) أو التضامن (الزمالة). وبالتالي، فإنّ قرار الانتقال من ضمير المتكلّم الجمع الرسمي إلى ضمير المخاطب المفرد الاعتيادي في تلك اللغات التي تقوم على التمييز، أو من المخاطبة باعتماد الاسم واللقب إلى المخاطبة باعتماد الاسم الشخصي مثقلٌ باحتمال الانزعاج والإحراج.

إلّا أنّ علاقات القوّة بين القاضي والمحامين وهيئة المحلفين في خطاب قاعات المحاكم ليست ثابتة. فهيئة المحلفين تدخل قاعة المحكمة بنقاط ضعف متعدّدة، إذ أنّ

لديها معرفة أقلّ عن القضيّة في حدّ ذاتها من بقيّة المشاركين الآخرين (الذين كانوا قد انخرطوا في الاستماعات الأوليّة والالتماسات ما قبل المحاكمة واختيار المحلّفين، وما إلى ذلك مع بعضهم البعض على مدى بعض الوقت)، ولديها معرفة أقلّ بإجراءات كلّ من القانون وقاعة المحكمة، ولديها قيود أكثر على وقتها وحركتها. إضافة إلى ذلك، فالمحلّفون يتمّ سلبهم القوّة بطريقة هي ربّما الأكثر دلالة على الإطلاق، فهم لا يستطيعون التكلّم في أغلب قاعات المحاكم الأمريكية، إذ يتم منعهم بصرامة خلال المحاكمة الفعلية من أن يكونوا متجاوبين على الإطلاق،ولا يستطيعون إلقاء أسئلة بشكلٍ عاديٍّ في قاعة المحكمة. وسيقول بعض القضاة بشكل عفوي لهيئة المحلفين أنّه إذا ما كان لهم أسئلة فيجب تسليمها كتابيّاً (بعد الجلسة، عادة بعد أن يغادر الشاهد المنصّة أو قاعة المحكمة) للحاجب الذي سيعطيها (ربّما) للقاضي الذي سيقرّر، بدوره، ما إذا كان سيجيب عنها أم لا، وكيف، ومتى سيكون ذلك. ومع ذلك،فإنّ الفعل اللغوي النهائي، والأكثر أهميّة، للمحاكمة هو ذاك الصادر عن هيئة المحلّفين: الحُكْمُ. فجأة عند النهاية، يصبح المشاركون السّلبيون، الذين لا قوّة لهم، فاعلين وذوي قوّة عليا. فهم يتداولون سرّياً، ولا أحد يستطيع أن يسأل عن أسباب حكمهم، أومساءلة منطق هيئة المحلّفين، وفعلهم اللغوي النهائي ذو سلطة فوق أيّ فعل آخر تقريباً. وبالتالي نفهم توقير المحامين الشديد لهيئة المحلّفين في جميع سلوكاتهم الظاهرة. فهُمْ يخشون تنفيرهم، ولا يخشون إظهار ازدرائهم للمحلّفين بطُرق لا يمكن نسبتها إلى هذا الجانب عوضا عن الآخر (على سبيل المثال: ابقاؤهم ينتظرون)، وهي من غير المرجح أن تنعكس على الحُكم. ولكن بالنسبة إلى سلوك قاعة المحكمة، الذي قد يكون طرف ما مفضّلا لدى هيئة المحلفين على الآخر، فإنّ أي محامٍ لائقٍ سيكون حريصاً جدّاً، بالفعل، على تطبيق أشكال التأدّب الممكنة كلّها، وكلّما كان ذلك ممكنا. أين المسافة إذن؟ إنّها في الصيغ القانونية الحذرة التي تعني "أنّنا نعمل وفق السوابق"، وفي مخاطبة القاضي ومحامي الخصم والمحلّفين عند اختيار هيئة المحلّفين. وأين التوقير؟ إنّه في إطراء المحلّفين والقاضي. وأين الزمالة؟ إنّها في المزاح مع هيئة المحلّفين، وكشف أسرار لهيئة المحلّفين حول المدّعى عليه أو حول أنفسهم.ذلككلّه يتمّ قياسه بعناية لخلق هالةٍ من حسن النيّة. خلال معظم الوقت الذي تقضيه هيئة المحلّفين في المحكمة، سيكون الانطباع أنّ الجميع يتصرّف على أحسن وجه ممكنٍ بأسلوب أكثر رسميّة لتطبيق اللياقة، ممّا يعترض الواحد منّا عادة في العالم

الخارجي. وليس الأثر فقط (كما اقترحنا سابقا) إبهار المحلّفين بهيبة الظروف وخصوصيّتها، ولكن بأهميّتهم هم في عيون المحترفين في قاعة المحكمة: فهم يتصرّفون على أحسن وجه من أجلنا، لتصبح هيئة المحلّفين تتوقّع الطقوس والرسمية وتطمئنّ بها.

17- أسبابُ حضور استراتيجيات التأدّب المعقّدة في خطاب قاعات المحاكم وخطاب جلسات العلاج:

تبدو قاعة المحكمة، تحت ظروف عادية، مثل ملاذٍ للتأدّب الرسمي، على خلاف قاعة العلاج. ولكن ينبغي لنا النظر إلى ما وراء الواجهة في كليْهما، لمشاهدة كيفيّة اشتغال ما وراء النظام: الشبكة المنسوجة من التأدّب وعدم التأدّب والفظاظة وهي تشتغل ككلّ من حيث الوظيفة الكليّة.

حتى نفهم لماذا يستعمل خطابُ قاعاتِ المحاكم وجلسات العلاج التأدّب بالطرق الشّاذّة (من منظور المحادثة العادية)، يجب على الملاحظ أن يتعالى على النظام كما يظهر من منظور المحادثة العادية، حيث تمثّل المواجهة خطراًيجب تجنّبه، هذا إذا ما توفّرت إمكانيّة حدوثه أصلاً. يعمل مثل هذا الشرطُ الأساسيُّ جيّداً في نمط من الخطاب مكرّس لتفاعل سلسٍ. لكن، بما أنّ لخطاب جلسات العلاج ولخطاب قاعات المحاكم، كما رأينا، أهداف أخرى، فإنّ هذا الافتراض يسقط وكلّ نظام تأدّب قائم عليه سيكفّ، بالمثل، على أن يكون ذا قدرة تفسيريّةٍ. بعبارة أخرى، لا نستطيع أن نعلّل ما نجده في خطاب قاعات المحاكم أو خطاب جلسات العلاج (أو المحادثة العادية لهذا السبب) ارتكازا على توزيع شكل السطح فقط: يجب علينا أن نبدأ بالوظيفة. كما تمّت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإنّ خطاب قاعات المحاكم وخطاب جلسات العلاج يحاكيان، في جوانب معيّنة، شكل المحاضرة. فهما بالأساس ساعيان إلى المعلومة، إلّا أنّ المحاضرة تختلف، عن هذيْن الاثنيْن، بكونها غير ثنائيّة، وكما ذكرنا آنفا، بكونها ثابتة من حيث توزيع القوّة وكذلك منطقيّة، حيث إنّ القوّة تبقى مع المتكلّم الذي له الكلمة. ولكن هناك اختلاف لا يزال أكثر دلالة. ففي المحاضرة، من المفترض أنّ المتكلّم هناك عن اختيار لنقل المعلومة: فالمسار ليس تخاصميّا بطبيعته (قد تستعدي محاضرة جمهورا، ولكن لا يعتبر ذلك بالخصوص جانبا منتجا من العملية). أمّا في خطاب قاعات المحاكم وجلسات العلاج، باعتبارها مسارات تخاصميّة ظاهرة أو مبطّنة، فإنّه يتمّ

تجميع المعلومة (أو الحقيقة) في أغلب الأحيان ضدّ مصلحة القائل، أو على الأقلّ ضدّ مصلحة جانب معيّن من القائل. لهذه الأسباب تكتسب مسألة المواجهة تقديراً مختلفاً كليّاً في هذيْن النمطيْن عنه في الأصناف التفاعليّة، مثل المحادثة العادية أو الأنماط الإخبارية مثل المحاضرة، حيث تصبح أساسيّة لمسار خطاب جلسات العلاج وخطاب قاعات المحاكم، مثلما هو حال تجنّبها بالنسبة إلى المحادثة العادية. ولذلك يغيب تأكيد التأدّب في المحادثة العادية عن هذيْن النمطيْن. ففي المحادثة العادية عندما يكون هناك نزاع بين اتّباع إملاءات التأدّب وإملاءات الإخبارية، عادة ما تنتصر إملاءات التأدّب. وفي المحاضرة، لا تكاد هذه الصدامات أن تحدث (إلّا إذا انهارت التركيبة الكليّة للخطاب). ولكن في خطاب جلسات العلاج وخطاب قاعات المحاكم، عندما يتنازع التأدّب مع الإخبارية، كما يجب أن يكون ذلك بتواتر معيّن في حوار تخاصمي، فإنّ الإخبارية هي التي تفوز.يذهب خطابُ قاعات المحاكم إلى أبعد من ذلك: فتحت ظروف معيّنة (سيتم تدعيمها بإيجاز)، حتى وإن لم تكن الإخبارية ليتم ربحها بوضوح، فإنّه قد يقع التخلّي عن التأدّب لصالح الفظاظة السّافرة.

هذا الأمر ليس للإشارة إلى أنّ الأشكال المعياريّة التي نربطها بالتأدّب غائبة، تماماً، عن خطاب جلسات العلاج أو خطاب قاعات المحاكم. فقد لاحظنا الانخراط العادي في تأدّب المسافة في خطاب قاعات المحاكم وفي تأدّب الزمالة في خطاب جلسات العلاج، ولكن حتّى هذه الأشكال لها وظائف مختلفة في المحادثة العادية وخطاب قاعات المحاكم. فمن ناحية، لقد تمّ فرض رسميّات قاعة المحاكمةفي أمريكا على نظام تأدّب لم يعد يستعمل المسافة تقريبا في أيّ مكانٍ آخر. ولن تكون هذه الرسميّات مفهومة بطريقة صحيحة في أيّ مكان آخر، ولكن نعت رسميّات خطاب قاعات المحاكم بالتقاليد البالية خاطئٌ ويمثّل تفويتا لنقطة أنّها مازالت تؤدّي وظيفة، ربما أكثر من أيّ وظيفة قد تؤدّيها داخل ثقافة تستعمل المسافة، ولكن الوظيفة لم تعد تلك المتعلّقة بتجنّب النزاع. تشتغل الأشكال، التي تمّ تطويرها داخل وسط ثقافي مختلفٍ، كوسيلة للتقليص من الاحتكاك التفاعلي في قاعة المحكمة الأمريكية اليوم كجهاز تربوي أو إخباري ضمنيّ: فهي طريقة لإخبار المشاركين، خاصّة الأقلّ تكلّفا، أنّ هذا السياق مختلف، وأنّ القواعد ليست ما ستتوقّعه. فكما أنّ صيغة التأدّب ليست تلك الصيغة التي تستعملها في حياتك الواقعية، فإنّ الأمر ليس كذلك

أيضا بالنسبة إلى عديد الافتراضات الأخرى. إذن، تؤدّي الرّسمية وظيفة ثانوية هنا، وليست الوظيفة الرئيسية التي تؤدّيها في ثقافة مسافة حقيقيّة.إنّها رمزية وليست واقعيّة إلى حدّ ما.

بشكلٍ مماثلٍ، تأخذ الزمالةُ منعطفاً غير متوقّعٍ في السّياق العلاجي. ينبغي لنا أن نتذكّر أنّ النّمط قد تمّ تصميمه في ثقافة كانت الحميميّة المتعارف عليها دخيلةً عنها. لهذا السبب، تمّ إدراج العديد من المظاهر السّطحية لثقافة المسافة السّائدةضمن طقوس التحليل النفسي المبكّر: تجنّب الاتصال بالعين واللمس بأيّ نوعٍ من الأنواع، وتجنّب اتصال المريض بالمعالج خارج ساعات التحليل. لقد قدّمت هذه الطقوس، دون شكّ، راحةً للمريض الذي سيكون، لولا ذلك، قد وجد حتى التلميحات الحميمية مربكةً. في العلاج الحديث، تشبع الزمالة اللقاء إلى درجة أعظم بكثير، ولكنّها مازالت متعارف عليها، بل، وفي الواقع، هي غير واقعية أكثر من الزمالة المتعارف عليها في العلاقات الأمريكية. ففي المحادثة العادية، يعرف المشاركون أنّ ظهورالحميمية ليست تماماًهي نفسها التي في الواقع، ولكنها تمثّل، بالفعل، مستوى من الاشتغال الحقيقي: فهي تشير إلى الصداقة، أو على الأقل إلى التعارف، وهي بالضرورة متبادلة. أمّا في العلاج، فإنّ الأشكال فقط هي المتبادلة. فالأسرار أحادية الجانب، بالطبع، مثل التأويل. فصيغةُ الزمالة إذن لا تُبْلِغ قربا حقيقيّاً في العلاج، بل تبلغ بالأحرى (تماما مثلما تبلغ المسافة الرسمية لقاعة المحكمة بشكل ثانوي الحاجة إلى الحذر ونقص الثقة) إمكانيّة الثقة وأمان الانفتاح. ترمز الزمالة إلى الانفتاح والثقة: فهي ليست الواقع.

18- الوظائفُ الرمزيّةُ لاستراتيجيّات التأدّب:

لأسلوب التأدّب، إذن، مستويات عدّة من المعنى، وتبعا للسياق الذي يحدث فيه، يمكن فهمه وفق واحد منها أو أكثر. في الأساس، كلّ أسلوب يدلّ على واقع: البرود والانفصال بالنسبة إلى المسافة، الدفء والقرب بالنسبة إلى الحميميّة. بشكل ثانوي، داخل نظام التأدّب التفاعلي للمحادثة العادية، يمثّل كلّ أسلوب صيغة مفضّلة اجتماعيّاًومتعارف عليها لتقديم الذات: تأتي المسافة لتبلغ عدم المواجهة وتأتي الزمالة لتبلغ المواجهة الآمنة، ثمّ في مستوى مازال أكثر إيحائيّة، في خطاب قاعات المحاكم، تبلغ المسافة للمشاركين إدراك أنّ مصالحهم متمايزة ويجب أن يكونوا حذرين، بل وأكثر من ذلك أنّ قواعد قاعة المحكمة ليست القواعد المعتادة (حيث تكون الزمالة المتعارف عليها سارية المفعول). في خطاب

جلسات العلاج، تبلغ المسافة الشعور بأنّ المشاركين موحّدين حول هدفهم، وأنّه من الآمن تعريض أنفسهم وأن يكونوا معرّضين، وأن يواجهوا، وأن تتمّ مواجهتهم.

19- الفظاظةُ المحكومةُ بقواعد في خطاب جلسات المحاكم:

ولكن ليس هذا الإبداء المهذّب للاهتمام بالمشاركين هو الإمكانيّات الوحيدة التي نجدها في قاعة المحكمة. تحت ظروف خاصّة، يحدث شيء ما من هذا حقّا: السلوك الذي قد يكون غير مقبول به في المحادثة العادية وبالكاد محتملا في خطاب جلسات العلاج. ويظهر في شكل فظاظة قصوى: وهو ليس مجرّد غياب للتأدّب (مثلما هو الأمر في السياقات الإخبارية المحضة)، وإنّما نقيضها: التعبير الجليّ عن رغبة في المواجهة والمهاجمة والجرح.

تحدث الفظاظةُ بالتأكيد في المحادثة العادية، وإلّا لما كانت اللغةُ العاديةُ تملك لفظا لها أصلا. ولكنّها عندما تحدث، فإنّها تُعتبر وتُعامل على أساس أنّها خارجة عن النظام. فإمّا أنّ الذي تصرّف بفظاظة لم يكن يعرف شيئا أفضل من ذلك! ولم يكن يستطيع فعل أيّ شيء آخر، على سبيل المثال كان طفلا، مجنونا، أو أجنبيا، وبالتالي يجب تجاهله إن لم يتم عذره، أو أنّه قد تمّ استفزازه بسلوك سيّء خارق للعادة، حتّى أنّ السلوك المساوي في السوء هو الإجابة الوحيدة المحافظة على تقدير الذات. ففعل واحد من الفظاظة يُقحم الخطاب في حيّز يتجاوز سلطان القواعد الاجتماعية، وهو المكان الأخطر.

في قاعة المحاكمة، ذلك المكان الأخير للياقة، نجد، مع ذلك، الحالة اللافتة للفظاظة النظاميّة والمتعمّدة وغير المتبادلة. فهي تحدث تحت تلك الظروف ذاتها التي من أجلها خُلق تأدّب المسافة: حيث يكون التفاعل ملائماً لإثارة المواجهة وللانهيار المترتّب عن ذلك للعلاقات الودّية. ولكن الودّية ليست هي المغزى، واستمرار العلاقات (تماما كما هي) أمر مفروض في هذه الحالة. وبالتالي تكون القيود العادية على الفظاظة معطّلة. تبرز حقيقة أنّ هذا السلوك قد تمّ إدخاله ضمن الكياسة المطلقة لسلوك قاعات المحاكم العادي الفظاظة بوضوحٍ: حيث لا يمكن تجاهلها ولا تبخيس أثرها من قبل المشاركين أو الملاحظين.

في المحادثة العادية توجد كتب آداب من مختلف الأنواع تبعاً للصيغة المفضّلة من التأدّب، ولكن لا توجد كتب فظاظة: إذ يفترض أن تكون الفظاظة نتيجة لنقص في السّيطرة أو فقدانها. ولا ينظر إليها على أنّها محكومة بقواعد بأيّ معنى من المعاني. إلّا أنّ كتيبات المحاكمات والإجراءات الإرشادية ستخبر المحامين بأوان وكيفيّة تحقيق الفظاظة النظاميّة:

فهي فظاظة محكومة بقواعد وليست شذوذا في نظام مفضِّل للمواجهة. وهي أحادية الجانب، وتهدف إلى خلق أثرٍ معيّن مرّة أخرى ذي معنى وفعّال فقط في نظام تخاصمي حيث يفترض أن تنبثق الحقيقة عن المواجهة المباشرة [11].

يحدث المثالُ الأبرز على الفظاظة المحكومة بقواعد في ظرف واحد مخصوص، حيث يكون قدر غير مألوفٍ من الأمور على المحكّ، وتكون المواجهة، نتيجة لذلك، ساخنةً على وجه الخصوص. هذه هي الحالة عندما (في محكمة في كاليفورنيا) تمّت إدانة مدّعى عليه من قبل هيئة المحلّفين بالقتل من الدرجة الأولى مع ظروف خاصّة. فبهذه الحالة، انعقدت المحكمة (بما في ذلك هيئة المحلّفين نفسها) من جديد للاستماع إلى الأدلّة للتخفيف من العقوبة أو تشديدها. وتتمثّل مهمّة هيئة المحلّفين اعتمادا على هذه الأدلّة في الحكم على المدّعى عليه إمّا بالإعدام وإمّا بالسجن المؤبّد دون إفراج مشروط. ورغم أنّه امتياز للمدّعى عليه أن يعتلي أو لا يعتلي المنصّة للدفاع عن نفسه، فإنّ حكمة محامي الدفاع تفيد بأنّ عليه أن يعتلي المنصّة إلّا إذا كانت توجد أسباب قوية تمنع ذلك، وإلّا ستتخيّل هيئة المحلفين أسبابا أكثر قوّة.

في هذا المستوى من مثل هذه المحاكمة، تتمثّل مهمّة الدفاع في إقناع هيئة المحلّفين بالشعور بالشفقة أو التعاطف، بما أنّها لا تريد أن تكون مسؤولة عن موت المدّعى عليه. وفي المقابل، تتمثّل مهمّة النيابة العمومية في دق إسفين بين هيئة المحلّفين والمُدّعى عليه، وإقناع هيئة المحلّفين أنّ المدّعى عليه لا إنساني تماما وليس مثلهم، وأنّ جرائمه غير قابلة للفهم، وأنّ شخصّيته بغيضة. ولا تؤدّى أيّ من هاتيْن المهمّتيْن بواسطة الحجاج العقلاني: إذْ ينزع الدفاع إلى إقحام العائلة والأصدقاء وإلى جعل المدّعى عليه في تمام أناقته وإلى تحذيره ليكون محترماً. أمّا مهمّة النيابة العمومية فهي التنفير من المدّعى عليه وجعله يتخلّى عن هيئة الطيبة والهدوء وعدم الخطر، وجعله حيواناً ومخبولاً يجب أن يتمّ قتله لإبقائنا جميعا في أمان. تتيسّر هذه المهمّة بواسطة حقيقة أنّ المدّعى عليهم في قضايا الإعدام عادة ما يجدون أنفسهم في تلك الوضعية بسبب نقص التحكّم في الانفعالات منذ البداية. وبالتالي، كلّ ما على النائب العام فعله هو أن يعرف أيّ الأزرار التي يضغط عليها لجعل المدّعى عليه يتخلّى عن مظهر التحكّم.

الفظاظة تولّد الفظاظة والانتهاكات والانتهاكات المماثلة. في المحادثة العاديّة في ما بين قوم يجيدون التحكّم بشكل مقبول، تنزع الخروقات إلى أن تكون لفظية، والعدوانية إلى أن تكون في شكل تهكّم. ولكن المُدّعى عليهم في قضايا الإعدام غالبا ما يكونون رجالا من الطبقة العاملة أو من الطبقة الدّنيا،وغير متعلّمين بالقدر الجيّد ولا يتقنون فنّ المواجهة اللفظية. من جهة أخرى، عادة ما يكون النائب العام من الطبقة الوسطى حسن التعليم (بالقدر الذي عليه الشخص صاحب القوّة) ومتحكّما في العديد من الحيل اللفظيّة. وعادة ما يردّ المُدّعى عليه على استفزاز المحامي اللفظي (الذي ينحو إلى عدم إزعاج هيئة المحلّفين: قد تكسر العصي والحجارة عظامي ولكن الكلمات لن تؤذيني أبدا) على الأقل بتهديد الفقدان البدني للتحكّم أو حتّى العنف. في الجوّ ذي التحكّم المرتفع وذي البرود المرتفع لقاعة المحكمة، يكون هذا الانحراف أكثر تهديدا ممّا قد يكون عليه في أيّ مكان آخر. وإذا ما استطاع النائب العام انتزاع ردّ منحرف من المدّعى عليه، فإنّ اللعبة ستنتهي.

في محاكمة شهدتُها، كان المُدّعى عليه ذكراً من أصول إسبانيّة يبلغ طوله حوالي 150 سنتيمترا، ووزنه 100 رطلا. الشيءُ الرئيس الذي يدلّ على كونه من جنس الذكور (بخلاف عملية قتل ومحاولة القتل) هو كفاءته كميكانيكيّ سيّارات (وهو ما ظهر في الجريمة). لقد أكّد النائب العام الوضعيّة السّيئة للسيارة التي تحوّزها عن طريق القتل: إذا كان حقّا ميكانيكيّاً جيّداً، فلماذا اختار مثل هذه السيارة؟ بدأ شعرُ المدّعى عليه بالوقوف، لكنّه حافظ على التحكّم. أكثر فأكثر، لجأ النائب العام إلى استعمال الأسئلة المذيّلة. ورغم أنّ للأسئلة المذيّلة وظائف عديدة تبعا للسياق التي يتمّ استعمالها فيه، فإنّها في الاستجواب في المحكمة تنزع نحو تأكيد قوّة السّائل في استقاء المعلومة من الشاهد المتردّد. إذ يكون الشاهد تحت القسم على المنصّة: قانونيا، عليه أن يجيب. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأسئلة المذّيلة عبر شكلها ووظيفتها إلى أنّه يوجد جواب ما يتم توقّعه وطلبه: جوابا بشكلٍ معيّن. لذلك تؤكّد الصيغة اللسانية وتعزّز ديناميكية القوّة لقاعة المحكمة. وهذا الإلحاح مزعج بالقدر الكافي لأيّ شاهد عدواني، ولكنّه أسوء بالنسبة إلى شخص غير بارع لفظيّاً، وأشدّ سوءا بالنسبة إلى شخص لديه الكثير على المحك، وبالتالي هو في وضعيّة مسلوبة القوّة على غير العادة. واحدا تلو الآخر، دفعت أسئلة المدّعي العام المذيّلة المدّعى عليه أبعد فأبعد بشكلٍ واضح. وفي الأخير يأتي المجهود المتوّج: سؤال بلاغي مذيّل، نظريّا مناقض لنفسه في الوظيفة (يجب عليك

أن تجيب، تستطيع أن لا تجيب) ولكن على المنصّة كان على المدّعى عليه أن يجيب. أكثر من ذلك، قد يكون أيّ جواب يعطيه مهينا ومدمّرا لذاته، ولكنّ عدم القدرة على الإجابة ربّما يكون أسوء. فقد كان السؤال: **أنت لا تريد أن تموت؟ أتريد ذلك؟**انفجر المدّعى عليه وهو يواجه هذا الأمر، وفقد التحكّم في أعصابه، وأصبح اتهاميّاً وخطيراً وغير سويّ. فقال مطالبا: **"من أعطاك الحقّ لتسألني هذه الأسئلة؟ إنّك تعاملني مثل المجرم".**

نستطيع حساب الطرق التي حقّق بها هذا النوع من المواجهة الفظاظة. فهي تضع المخاطَب في وضعيّة يجب عليه فيها أن يريق ماء وجهه، وتعزّز قوّة الآخرين جميعا في قاعة المحكمة، خاصّة قوة المستجوب على الشاهد، فهي تجبره على التصرّف بشكل ما وبطريقة خالية من الكفاءة، وتزيد من المسافة بين المدّعى عليه والآخرين جميعا، مقلّصة أيّ اعتبار للزمالة. وهو يواجه هذه الفظاظة، من نوع ضمنيّ نسبيّاً، يستطيع المدّعى عليه الأقلّ خبرة لفظيّاً وفي وضعية تكون فيها خياراته محدودة جدّا، فقط الردّ بالمثل بسلوك مماثل. ولكن في حالته هذه، كانت الفظاظة غير متحكّم فيها بوضوح ومضادّة لمصلحته وغير محكومة بقواعد. لقد كانت خارج النظام، وباعتبارها كذلك، كانت بالنسبة إلى هيئة المحلّفين مخيفة وعدائية. بينما كانت فظاظة المدّعي العامّ، لكونها متعمّدة بوضوح ومتحكّم فيها، مثيرةً وحسب.[12]

إنّه تماما هذا النوع من الإثارة الحابسة للأنفاس الذي يدغدغ غير المحترفين والملاحظين الخارجيين للخطاب التخاصمي، وهي إثارة تنبع من التوتّر المحسوس والمدرك بين توقّع الانخراط الكافي في قواعد التأدّب وإدراك وجود فظاظة محكومة بقواعد والتشويق حول ما إذا كانت هذه الأخيرة ستخلق سلوكاً خارجاً عن التحكّم وغير محكوم بقواعد (وربّما أخر). في العلاج أيضا تؤدي فظاظة المعالِج النظاميّة، على غرار الأسئلة والتأويلات التطفّلية والإلحاح على الجواب، إلى انفجار فظاظة غير نظامية من لدن الحرفاء: صياح ودموع واتهامات، التي بدورها قد تؤدّي غالبا إلى تغيير علاجي. فليس من الصدفة أن يظلّ كلّ من العلاج والمحاكمات لسنوات عنصراً أساسيّاً للدراما (الأدبية والسينمائيّة والركحيّة) في الولايات المتحّدة، بينما في بلدان حيث لا يكون نظام العدالة تخاصميّاً، لا توجد، عادة، دراما قاعات المحاكم، ولا يملك المواطنون العاديون أي تصوّر عن كيفيّة سيْر المحاكمة

(بينما يستطيع أيّ أمريكي أن يعطي تلخيصاً دقيقاً بشكل معقول للمسار العادي للمحاكمة).

استخلاصات:

ما الاستخلاصاتُ التي يمكن استخراجها من هذ التجاور لهذيْن النمطيْن المختلفين جدّاً من الخطاب؟

أوّلا، يجب أن يبدأ تصنيف أنواع الخطاب وتحليلها بفهم لوظائفها. ودون هذه الخلفية، قد تتمّ مغالطتنا بأوجه شبه وأوجه اختلاف سطحية. إذ قد يؤدّي في الواقع نمطان يبدوان متماثلين جدّا (على سبيل المثال الخاصية التبادليّة السّطحية للمحادثة العادية وخطاب جلسات العلاج) وظيفة بشكل مختلف جدّا. وستكشف دراسة أعمق عن اختلافات حقيقيّة. من ناحية أخرى، قد تقودنا أوجه التباين السّطحية إلى إغفال علاقات وظيفية ذات دلالة، وهو ما يصبح جليّاً كلّما تعمّقنا أكثر: انظر الاستعمالات المتماثلة، إلى حدّ ما، لعدم التأدّب في خطاب قاعات المحاكم وجلسات العلاج، ولكنّها أنواع مختلفة وظيفيا.

لاحقا، يجب أن تتمّ مراجعة فهمنا للتأدّب وعلاقته بالمبدإالغرايسي ليستوعب نظاميات أكثر تعقيدا: فمن الضروري إسناد أصناف الخطاب إلى: إمّاالنمط الإخباري (الوضوح) وإمّا النمط التفاعلي (التأدّب) ومزيد تقسيم النمط الأوّل إلى صيغ مواجهة وغير مواجهة. لغياب التأدّب معانٍ مختلفة في كلّ واحد من هذه الأصناف الفرعية. واعتمادا على هذه التصنيفات الفرعية، يوجد تمييز بين عدم التأدّب والفظاظة، وبين الفظاظة النظاميّة وغير النظاميّة. سيزيد ذلك كلّه، بالطبع، من تعقيد نظامٍ يجب أن يميّز ما بين مظاهر ثلاثة مختارة ثقافيّاً للتأدّب، كما يجب أن ينتقل عبر تعقيد الخيارات المعلوماتية التي يقدّمها مبدأغرايس لمنطق المحادثة.

نشير أخيرا، ونحن نقترب أكثر من المجال التطبيقي، إلى أنّ القوّة والتأدّب مرتبطان ارتباطا وثيقاً. لقد ناقشنا نمطيْن يوجد فيهما فارق واضح بين القوّة بين وفيما بين المشاركين. لكلّ من خطاب جلسات العلاج وخطاب قاعات المحاكم هذه الخاصّية. ولكنّها في الأوّل مقترنة بالزمالة المتعارف عليها، بينما هي في الثاني مقترنة بالمسافة. وبسبب هذه الخيارات، فإنّنا نرى، بشكل نمطيٍّ، ديناميكيّة قاعة المحكمة خطيرة بالنسبة إلى المشارك الأقلّ قوّة.

ونرى قاعة العلاج آمنة. ولكننا ذهبنا إلى أنّ أعراف النمط الأوّل من الخطاب وعدم ظاهريّة فارق القوّة هناك، على عكس افتراضات قاعة المحكمة، غالبا ما تعمي المشاركين عن الانتهاكات التي يقوم بها الأقوى لدوره / دورها. توفّر رسميات خطاب قاعات المحاكم كلاّ من الإرشاد و(لدرجة ما) الحماية للأقلّ قوّة المنخرط فيه. بينما لا تفعل حميميّات خطاب جلسات العلاج ذلك.

***الهوامش:**

1- أودّ أن أشكر "ماندي أفتل" على مساهمتها في فهمي لخطاب جلسات العلاج، ودينا لوقان وهاريت فرين وباولين ويفر وريتشارد زيمّر على وقتهم وصبرهم من أجل جعلي قادرةً على ملاحظة تعقيدات إجراءات المحاكمة وفهمها.

2- https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/mult.1989.8.2-3.101/html

3- الخطاب الثنائي هو خطاب يتناوب فيه كلّ المشاركين-الذين عادة ما يتكوّنون من مجموعة صغيرة- على الكلمة بشكل متساو تقريبا. الخطاب المتبادل هو القيام بالأنواع ذاتها من الأنشطة اللفظية.هوخطاب يستطيع فيه كلّ المشاركين ويتوقعون منها أن يتمّ فهمها بالطريقة ذاتها. المحادثة العادية هي الحالة النسقية للخطاب الثنائي المتبادل. محاضرة قاعة الدرس ليست ثنائية ولا متبادلة، أمّا خطاب قاعات المحاكم الأمريكية وخطاب المقابلة العلاجية ثنائيان ولكنّهما غير متبادلان .

4- تناقش جوديث مارتن، المعروفة باسم مستعار هو ملكة جمال مانرز، (سان فرانشيسكو كرونيكل، 1 أوت 1988) طرقا لمعالجة الفظاظة "بأدب".وهي تنصح القرّاء بعدم رد الإهانات بمثلها ولكن عوضا عن ذلك هي تنصح بالحفاظ على

موقف من المسافة الصارمة:بل في الواقع، بالإفراط في تطبيق قواعد تأدّب المسافة. فعوض الرد "أنت هكذا أيضا،" يجب الرد بـ" كيف تجرؤ؟".

5- ترتكز تعليقاتي حول ديناميكيّة قاعة المحكمة أساسا على ملاحظتي لثلاث محاكمات إعدام على طول فترة من ثلاث سنوات (مجموع ما يقارب ثلاثة عشر أسبوعا من ملاحظة المحاكمة بالإضافة إلى ما يقارب أربعة أشهر من الملاحظة الكلّية لاختيار هيئة المحلّفين في المحاكمتين الأخيرتين في مقاطعة ألاميدا وكاليفورنيا والمحكمة العليا). لقد تم الاطلاع، أيضا، على كتيبات حول إجراءات المحاكمة (على سبيل المثال بيرغمان79وغولدبارغ1982ووالمان1903)، كما تمت استشارة المحامين المباشرين.

- ترتكز تعليقاتي على المقابلات العلاجية على نسخ مسجلة لمثل هذه المقابلات ، وكذلك على نقاشات مع معالجين مباشرين في منطقة خليج سان فرانشيسكو وعلى سجلات حالات منشورة، وعلى كتيبات تدريب، وكتابات أخرى حول التقنيات.

6- يعامل لابوفوفانشل (1977) خطاب جلسات العلاج باعتباره تنويعة رسميّة من المحادثة العادية من حيث الصيغة السطحية، ولكنّهما يناقشان خاصياتها المميّزة الأعمق (الوظيفية) كذلك .

7- راجع زيمّرمان وواست (1979) الذين يناقشان العلاقة بين النوع الاجتماعي للمشاركين في المحادثة العادية الثنائية، وبين قدر المناوبة الموزّع عليهم وبين قوّتهم النسبية. بعبارة أخرى، إنّه اعتقادنا المتعارف عليه الذي يفيد بأنّ المحادثة العادية مساواتية، وبأنّ فرص التناوب وفتح المواضيع موزّع باعتدال بين المشاركين. في الواقع، هذا صحيحفقط إلى الحدّ الذي توجد فيه مساواة حقيقية بين المشاركين.

فإذا لم يكن الأمر كذلك لأسباب متعلّقة بالنوع الاجتماعي، أوالسنّ، أو الطبقة، أو المكانة...إلخ، فإنّ الأقوى سيأخذ لنفسه نصيب الأسد من خيرات المحادثة.

8- يقول المعالجون أنّه على العكس من ذلك، القوّة في يد الحريف، إذ يمكن للحريف، في الواقع، رفض مناوبة ويمكنه، بالتأكيد، فتح مواضيع بإرادته. ولكنّ في المحادثة العادية، عندما يتمسّك مشارك بهذه الحقوق، يتمّ افتراض على العموم أنّه يقوم بذلك لأسباب عقلانية، بينما تُخضع أيّ حركة من هذا القبيل الحريف للتأويل الذي يعزوها في المقابل إلى اللاّعقلانية. إذن المريض يقترح، ولكنّ المعالِج يتخلّص من هذه الاقتراحات، وبالتالي تكمن القوّة بمعناها الحقيقي في المعالِج.

9- بالمناسبة، أنا لا أشير،ههنا، إلى أنّ هناك شيئا ما خاطئا بصفة جوهريّة في هذا النظام (عادة ما ينزعج المعالجون بشكل رهيب من أيّ إشارة إلى اختلال في ميزان القوة). إنّه في الواقع ضرورة جوهريّة بالنسبة إلى العلاج كما يتمّ فهمه الآن. تكمن المشكلة في رغبة المعالجين في إنكار الاختلال، بينما هم، في الوقت نفسه، يلحّون على تمييز حادّ بين المحادثة العادية وخطاب جلسات العلاج. (العلاج هو أكثر من مجرد حديث وأكثر من مجرد صداقة). هذه الرغبة في جعل الأمريْن معا تمهّد الطريق في المقابل إلى تعسّف في استعمال القوّة، وتتدخّل في عملية العلاج.

10- بالرغم من أنّني، لأسباب متعدّدة، استعملت لفظ "الحريف" لوصف المشارك غير المعالِج في خطاب جلسات العلاج، فإنّني عند مناقشة فرويد وأتباعه، أستعمل "المريض" باعتبار أنّ تلك هي العبارة التي يستعملونها تقريبا بالإجماع.

11- في خطاب قاعات المحاكم، ومثلما هو الأمر في أماكن أخرى، ثمّة نزاع بين النسخة الطاهرة المكرّسة اجتماعيا(الحقيقة القضية) وبين الواقع المعترف به بشكل أكثر باطنية (والهدف هنا هو الفوز ولو بوسائل مخادعة). إنّ قاعة المحكمة بعيدة على

أن تكون هي المكان الوحيد حيث توجد الثنائية. هل قاعة الدرس، على سبيل المثال، هي مكان للتقاسم التعاوني للمعرفة بين مشاركين بأتم إرادتهم؟ أم إنّها وضعية حيث الأقل قوّة مجبرون على التصرّف باحترام، حتى إذا ما كانوا غير معنيّين خشية من درجات متدنّية؟

12- حتى أكون دقيقة، تنبّه معظم كتيبات المحاكمات المحامين إلى أن يكونوا لبقين – خاصة في مكافحة الشهود وغيره- في نهايةالمطاف. ووفق هذا الطرح، فإنّ الغاية من الاستجواب هي كشف الحقيقة وليس إحراج الشاهد. ومع ذلك، ليس من النادر أن يتم اعتقاد أنّ كشف الحقيقة يتم، على الأرجح، إذا ما تمّ تحقيق إحراج الشاهد، إلاّ أنّ المضايقة المتعمّدة للشهود غير مسموح بها عادة- تبعا لتعريف قاضي المحاكمة "للمضايقة.

13- أحيانا تخطئ التقنية هدفها. في محاكمة أخرى لاحظتها، كان المدّعى عليه قد تمّت إدانته باغتصاب امرأتين وقتلهما. في مكافحة الشهود، جلب المُدّعي العام إلى المحكمة دمية عرض أزياء، وسلّمها إلى المُدّعى عليه على المنصّة، وطلب منه أن يعرض الأفعال الجنسية المحدّدة التي تمّت إدانته بارتكابها. مانع المُدعّى عليه بأدب، وتم تدعيم رفضه في النهاية بعد جدل من قبل القاضي. بعدها، قذف المُدّعي العام في وجهه سلسلة من الأسئلة: أيّ الأفعال التي استمتع بها أكثر من غيرها؟ كم من مرة بلغ النشوة الجنسية؟ هل كان يحبّ ذوات الشعر الأحمر بصفة خاصة؟ وما إلى ذلك. لم تكن هناك حاجة، طبعا، لوضع هذه المعلومات أمام الهيئة المحلّفين. ولكن أكثر من ذلك، كانت هناك، بالتأكيد، حاجة لإغضاب المُدّعَى عليه مثل المثال السابق. لكن المُدّعَى عليه لم يتلقّف الطّعم- ربّما لأنّه، نظر إلى مستوى ذكائه المتوسّط، لم يُدرك أن المُدّعي العام كان يحاول استفزازه. أجاب ببطء وبهدوء بأنّه في الغالب ليس متأكّدا. قد يبدو هذا المثال يشير إلى أنّك تستطيع حمل شخص على انتهاك القواعد فقط إذا ما تم جعله واعيا بأنّ كلامك في الواقع هو انتهاك.